المحور الثَّاني

العمليَّة السياسيَّة 2023

أ.د. أسعد كاظم شبيب

- **حكومة السُّوداني: تقويم الأداء**

اشتملَ المنهاج الحكومي للكابينة الوزاريَّة للسيّد السُّوداني الَّذي نال الثقة داخل مجلس النّواب في يوم الخميس 27 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 2022 على 23 محوراً اتسم بالاختصار، وتضمنت محاور البرنامج أولويات حكومته الَّتي لا تختلف كثيرًا عن محاور مَن سبقهُ مِن الحكومات، وعندما نريد أن نُقوِّم أداء حكومة السَّيِّد السُّوداني لا بُدَّ أن نقارنها بما أقرَّ أو تعهَّد بهِ مِن خلال المنهاج، الذي تضمن عددًا من المحاور أهمَّها الآتي:

1. الحماية الاجتماعيَّة ومكافحة الفقر

إنَّ السَّيِّد السُّوداني وعد في برنامج حكومتهِ بدعم صندوق التنميَّة الاجتماعيّ بالتعاون مع البنك الدوليّ الداعم لمشاريع تحسين أوضاع المناطق الأكثر فقراً، إضافةً إلى تضمين أولويات تحسين وإصلاح البطاقة التموينيَّة[1]، وعند مراجعة عمل الحكومة في هذا المجال نرى أن هناك تقدّماً في إضافة أكبر عدد ممكن من الشرائح المستحقة على المستوى تحسين مفردات البطاقة التموينيَّة أو على مستوى الحماية الاجتماعيَّة، إذ أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعيَّة أنّ عدد المشمولين بإعانة الحماية الاجتماعيَّة وصل إلى (7) ملايين نسمة في العراق، مشيرة إلى أنّ عدد الأُسر الَّتي وردت من وزارة التخطيط دون خط الفقر بلغ 52081 أُسرةً[2]، وهو عدد كبير يمثل وجهًا إيجابيًّا لعمل أيّة حكومة عراقيَّة من دون شكّ.

لكن في الوقت ذاته غالباً ما يتخذ هذا الموضوع حسابات سياسيَّة بمعنى أن أغلب من تشملهم هذه الرعايَّة يكونوا عبر وساطات مِن جهاتٍ أو شخصيات سياسيَّة وبرلمانيَّة من جهةٍ أُخرى، وكثيرا ما يُستغل لحسابات سياسيَّة وانتخابيَّة ولا يزال هذا الملف يُدار بطريقةٍ تقليديَّة ولم يؤسس لهُ بطريقةٍ مؤسساتيَّة بما يضمن حماية الفئات المُهمَّشة مِن دون أَي توظيف أو حسابات سياسيَّة.

(1) المنهاج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السودانّي، 2022، ص4.

(2) موقع روداو باللغة العربية، https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq

2. معالجة ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل وتطوير القطاعات التنمويَّة

اتّجهَ المنهاج الحكومي فيما يخص معالجة ظاهر البطالة إلى توسيع دور القطاع الصناعي وإعادة النظر بقطاعات الاستثمار وتعزيز القطاعات الزراعيَّة[1]، كما تضمن توزيع قطع أرض سكنيَّة في كُلِّ محافظةٍ وهو يشبه ذات الوعود الَّتي قطعها سابقيه، ولكنّه مقتصرٌ على بعض الشرائح، كما تضمن البرنامج تأسيس صندوق الاعمار والتنميَّة، وبعد مرور أكثر مِن عام ونصف على حكومة السَّيِّد السُّوداني لا تزال حكومتهُ عاجزة عن توفير فرص العمل ما عدا اللجوء إلى سياسة التعيين في القطاع الحكومي، وهي سياسة سيتولد عنها مشاكل كبيرة على الاقتصاد العراقيّ بحسب إفادة المراقبين، خصوصاً إذا ما حصلت أزمات ماليَّة قد تضرُّ بالقطاع النفطي لاسيّما وأن العراق من الدول الريعيَّة الَّتي تعتمد بالكامل على النفط، وكان الأجدر بدلاً عن اللجوء إلى احتواء الخريجين وحملة الشهادات العليا بالتعيين في القطاع الحكومي السعي إلى الاستفادة من إمكاناتهم وتخصّصاتهم في تنشيط القطاع الخاصّ برؤيةٍ استراتيجيَّةٍ متكاملةٍ بتوفير فرصة العمل لِكُلِّ مواطنٍ عراقي وفي مقدّمتهم الخريجين وحملة الشهادات العليا الذي هو حق مشروع، وقد كانت هناك رغبة لدى العديد من حملة الشهادات العليا بالانخراط ضمن القطاع الخاصّ؛ لأنّ كثيرًا منهم كانوا يعملون في الجامعات الأهليَّة؛ ولأنَّ عملهم لم يكن بصورة تكفل ضمان حقوقهم الوظيفية، إضافة إلى الخشية من استغلال حقوقهم الأكاديميَّة والوظيفيَّة اضطر بعضهم للِّجوء إلى التعيين في القطاع الحكومي.

وهناك محاور في المنهاج الحكومي عن تطوير قطاعات الصناعة والزارعة والموارد المائيَّة وما إلى ذلِك، ومن محاسن الصدف أنَّ رئيس الوزراء ذاتهُ هو مهندس زراعي، ورئيس الجمهوريَّة مهتمٌ بشؤون الموارد المائيَّة كما أنّه كان وزيراً للموارد المائيَّة فيما يمثلُ وزارة الموارد المائيَّة الحالي شخص يعدُّ خبيراً في هذا المجال في وقت يعيش العراق أزمة مياه وجفاف كبيرة تشهده أغلب المدن العراقيَّة لاسيّما الأرياف.

3. معالجة ملفات النازحين والمفقودين وضحايا الإرهاب

إنّ برنامج حكومة السَّيِّد السُّوداني تحدث عن معالجة ملف النازحين والمهجرين بحدود الستة أشهر مِن عمر الحكومة[2]، في حين لا يزال هذا الملف إلى الآن دون معالجات؛ لذا فإنّ هذا الضعف يحسب على السُّوداني وفي غير صالحهِ، إذ أوردت الفقرة الثالثة من البرنامج وبمحور النازحين بعنوان:(ملف النازحين وإعادة إعمار المناطق المحرّرة والأقليات)، وهنا نسجل تحفُظنا على مصطلح (الأقليات) الَّذي فيه صبغة غير محايدة ولا ترتبط بالمساواة رغم أنّه رائج في إطار العمل السياسيّ، وكان يفترض أن يُكتب المصطلح بطريقةٍ أُخرى في منهاج حكومة السَّيِّد السُّوداني[3].

عموماً جاء في البرنامج الحكومي أنّهُ يهدف إلى الإسراع في اعمار المناطق المحررة، وإنهاء ملف النازحين

(1) المنهاج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني، 2022، ص5.

(2) المصدر نفسه، ص4.

(3) عبد الجبار أحمد عبد الله وأسعد كاظم شبيب، الملف السياسي: تحديات وحلول، مجموعة باحثين، تقويم عمل الحكومة العراقيَّة خلال عام كامل، بيروت – النَّجف الاشرف، مركز الرافدين للحوار، ط1، 2023، ص35 -36.

بعودتهم إلى مدنهم، ثمّ في محاور أُخَر يشير إلى دعم (صندوق إعادة اعمار المدن المحررة)[1]، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين لمدنهم، وحل المشكلات الأمنيَّة في بعض المناطق، وحثّهم على العودة الطوعيَّة، ومصطلح العودة الطوعيَّة أكّد هنا مسألة أنّ الطوعيَّة لا تقدّر مِن قبل المواطن، وإنما من خلال توافر مجموعة مسائل أبزرها: الجانب الصحي والجانب التربوي التعليمي والجانب الأمني وما إلى ذلك مع أنها الآن خاضعة للتدقيق الأمني الَّذي هو الآخر تعهد السَّيِّد السُّوداني بمعالجتهِ، ونجدُ في ذات الوقت فِقرات أُخرى تركز على التدقيق الأمني لاسيّما ما يخصّ منطقة جرف النصر أو في مناطقٍ أُخرى[2].

فالمنهاج ذاته الَّذي اتفقت عليه الكتل السياسيَّة المشكلة للحكومة في إطار ما عُرِفَ بتحالف(إدارة الدولة) ينصّ على ضرورة توفير التخصيصات والإجراءات اللازمة لإعادة اعمار المحافظات الَّتي تضررت من الإرهاب، وتلتزم الحكومة إعادة النازحين إلى مناطق سكناهم خلال ستة أشهر، وهنا نشدد (خلال ستة أشهر من تشكيلها الحكومة)، إذ تشكلت في شهر 27 تشرين الأوَّل(أكتوبر) والبرنامج عرض في 12 كانون الأوَّل (ديسمبر) وبقي مدة طويلة لم يحل هذا الموضوع شأنه بذلك شأن مواضيع أُخرى تم التطرق إليها، والسؤال الأساسيّ الَّذي يوجه هنا لحكومة السَّيِّد السُّوداني إذا كنت تدرك أنهُ ليس بإمكانها إعادة النازحين والمهجرين إلى بعض المناطق، فلماذا تضمن البرنامج الحكومي هذا الوعد؟[3].

هذه المواضيع وغيرها جعلت هناك مشاكل حقيقية بين رئاسة مجلس النّواب السابقة بقيادة السَّيِّد محمد الحلبوسيّ ورئيس الحكومة السَّيِّد السُّوداني، إذ أشار الأوَّل مِن أنَّ السَّيِّد السُّوداني لم يلتزم بِكُلِّ الوعود الَّتي قطعها من خلال البرنامج الحكومي، وهذا التوتر يعكس لنا التلكؤ الحاصل في تنفيذ البرنامج الحكومي.

وهناك نقطة أُخرى أشار إليها السَّيِّد السُّوداني، وهي العمل مع الجهات المختصة للكشف عن مصير المفقودين، والَّذين تم شمولهم بـ(قانون ضحايا الإرهاب) بعد إجراء التدقيق الأمني[4]، ونحن نعلم أنّ تنفيذ البرنامج مسؤوليَّة تضامنيَّة تشارك فيها جميع الكتل المشكلة للحكومة، حيثُ إنّ هناك بعض القوى لا تريد أن يمضي هذا الموضوع، يقابله سخط من قبل السَّيِّد الحلبوسيّ، وهو ما ولَّد ردود فعل قاسيَّة جداً من قيادات في الإطار مؤكدين أنّ هؤلاء أغلبهم من الإرهابيين أو بعضهم من أعضاء تنظيم داعش الارهابي؛ لذا كان من الأفضل أن يتم الفصل ما بين المفقودين، والمغيّبين، واستخدام مصطلح المغيّبين يشمل المغيّبين من كُلِّ الطوائف، والمناطق، ومدن مختلفة من العراق.

الموضوع الآخر يخصّ ملف (قانون العفو العام)، الَّذي بات مربكاً للمشهد السياسيّ، وموضوعاً مثيراً للجدل السياسيّ بين (تحالف السيادة) بقيادة الحلبوسي والخنجر من جهة، وقيادات (الإطار التنسيقي) من جهة أخرى، وبالمناسبة فإنّ هذا ما طُرِحَ في أغلب برامج الحكومات العراقيَّة، فقد جاء في برنامج كُلّ من: حكومة المالكيّ، والعبادي، ومن ثمّ عادل عبد المهدي، والكاظميّ، الَّذين اشترطوا العفو العام بعد إعادة تأهيل وإدانة الجماعات

(1) المنهاج الوزاري لحكومة السيّد محمد شياع السودانّي، 2022.
(2) عبد الجبار أحمد عبد الله وأسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص35 -36.
(3) المصدر نفسه.
(4) المنهاج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني، 2022.

الإرهابيَّة، وفي برنامج حكومة السُّوداني، المادَّة (4): أشار إلى ضرورة إجراء مراجعة قانونيَّة لقانون العفو العام بإضافة فِقرات أُخرى ومن ضمنها اجراء عمليات التدقيق الأمني وما إلى ذلك[1]، ويَكاد يكون هذا الملف يمثل المشكلة ذاتها، حيثُ لم يتمكن السَّيِّد السُّوداني مِن تنفيذهِ مع أنَّ ملف العفو العامّ لا يشمل فقط المكوّن السنّي وإنما مكونات أُخرى إضافةً إلى محاور أُخرى تحدث عنها المنهاج الحكومي مثل: مسألة التعويضات، وإلغاء العمل بالتصاريح الأمنيَّة للمناطق المحررة الَّذي لا يزال قيد الانتظار والمعالجة.

4. معالجة أزمة الكهرباء

عادةً ما توصف الوعود والبرامج وحتى الاستراتيجيات الَّتي تخص معالجة أزمة الكهرباء بأنّها عبارة عن كلام عائم ورد أيضاً في المنهاج الحكومي للسَّيِّد السُّوداني دون خطط واضحة[2]، كما أنهُ خلا من وعود سابقة وحديث جدلي عن اشراك شركات عالميَّة كشركة (سيمنز الألمانيَّة) وغيرها في تطوير قطاع الكهرباء في العراق، كما أنّه لم يشر إلى أيّ من الاتفاقات التي وقعت في زمن حكومة الكاظمي بين العراق ودول أُخرى مثل: الأردن، والسعوديَّة، ومصر وغيرها في امداد العراق بالطاقة الكهربائيَّة، وما يزال قطاع الكهرباء في العراق لم يشهد تحسن ملحوظ لا سيّما في فصل الصيف.

5. مكافحة الفساد وهدر المال العام

موضوع مكافحة الفساد الَّذي وصفه رئيس الوزراء السُّوداني بأنهُ أَخطر من (فايروس جائحة كورونا) هذا أمر كتشخيص من دون شكّ يعدّ جيداً، ومع تقديرنا العالي لجهود وأعمال (هيئة النزاهة الاتحاديَّة) الَّتي تسعى إلى تحقيق تقدم في محاسبة الفاسدين، وسُرَّاق المال العام، ولكن عندما نتحدث عن جوهر القرار بالنسبة للسيّد السُّوداني في معالجاتهِ لموضوع الفساد؛ إذ أنه تحدث عن معالجات شملت استرداد الأموال[3]، ويبدو أنّه ليس هناك جديّة في فتح كُلّ ملفات الفساد الكُبرى، وأن يشمل هذا ملفات الفساد الكبيرة في الحكومات العراقيَّة المتعاقبة، وهنا لا نتهم هذه الشخصيَّة أو تلك ولكن طالما أنّ هناك حديثًا للسّيّد السُّوداني عن مكافحة الفساد، فلا بُدَّ أن تكون هذهِ المعالجات لا ترتبط بحكومة بعينها على حساب إخفاء الفساد في حكوماتٍ أُخرى، ومن جانبٍ ثانٍ أنّ الآليات المعتمدة في موضوعة (سرقة القرن) يسجل عليها أكثر من مؤاخذة الَّتي سنشير إلى حيثياتِها في محورٍ لاحقٍ من هذهِ الدراسة.

ربّما كانت هناك رغبة من قبل حكومة السَّيِّد السُّوداني في تكرار النموذج المصري، ولكن ليست بهذهِ الطريقة، إذ إنّ النموذج المصري مختلف عن النموذج العراقي، كما أن معالجات الحكومة لقضية (سرقة القرن) مع إطلاق سراح ثلاث شخصيات مدانة بالسرقة المذكورة بهذه الكيفيَّة لا يعطي للمراقبين، وأبناء الشعب العراقي، تطمينات في أنّ الحكومة متمكنة من محاربة الفساد[4].

(1) المصدر نفسه.

(2) المنهاج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني، 2022.

(3) المصدر نفسه.

(4) عبد الجبار احمد عبد الله واسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص35 -36.

6. العلاقة بين الحكومة الاتحاديَّة والاقليم وعودة الأحزاب الكرديَّة إلى كركوك لممارسة العمل السياسيّ والحكوميّ

ما تزال العلاقة بين الحكومة الاتحاديَّة والاقليم توصف بأنها علاقة معقدة وتنطوي على العديد من المشاكل ولعلّ السبب في ذلك هو عدم التزام الأطراف بالتفاهمات فضلاً عن عدم تنفيذ الدستور وغموضه أو إيجاد تشريعات تساهم في حلِّ المشاكل العالقة بين الجانبين، ومن تلك المشاكل لا تزال مشكلة تصدير النفط قائمة من قبل حكومة الاقليم، وكذلك مسألة توزيع رواتب موظفي الإقليم إضافةً إلى عدم حل مشاكل المناطق العراقيَّة الَّتي يطلق عليها بالمناطق المتنازع عليها بين الإقليم والحكومة الاتحاديَّة.

وفيما يخص كركوك حيثُ تفجر الصراع بعد تسليم الحكومة الاتحاديَّة مقرات للقوى الكرديَّة وفقاً لما جاء في المنهاج الحكومي، إذ اعترضت أطراف عربيَّة وتركمانيَّة على هذا التسليم، الأمر الَّذي جعل من الحكومة أن تعاود السيطرة على تلك المقرات بعد قرار من المحكمة الاتحاديَّة أوقفت من خلاله قرار الحكومة حيثُ جاء قرار المحكمة الاتحاديَّة على النَّحو الآتي:» ايقاف تنفيذ أمر السَّيِّد رئيس مجلس الوزراء (القائِد العام للقوات المسلحة) المؤرخ 25 آب (أغسطس) 2023 المتضمن «اخلاء البنايَّة المشغولة حالياً من قبل المقر المتقدم لقيادة العمليات المشتركة في محافظة كركوك والآثار الَّتي ترتبت عليه» لحين حسم الدعوى المذكورة آنفًا المطالب بموجبها الحكم بإلغائهِ، بغية الحفاظ على الأمن في محافظة كركوك وتغليب الوحدة الوطنيَّة والتعايش السلميين والمصلحة العامَّة، قراراً باتاً وملزماً لكافَّة السلطات»[1].

وعند الحديث عن كركوك لا بُدَّ أن نفكك هذهِ المشكلة ونرجع إلى المادَّة (140) من الدستور[2] الَّتي هي في الأصل كانت المادَّة (58) من قانون إدارة الدولة[3] ورحلت إلى الدستور العراقي الدائم، فقد أشار النص الدستوري إلى أن حل المشكلة الَّتي تتعلق بأصل هذهِ المادَّة يكون خلال (7 اشهر) لذلك فإنّ القوى السياسيَّة في إطار المساومة من عام 2010 وتطورات أكثر بعد العام 2014 وكذلك بصورةٍ أكبر بعد اجراء الاستفتاء حول انفصال الإقليم عن العراق في 25 أيلول (سبتمبر) 2017 بدأت القوى السياسيَّة تطرح موضوعة من أنّ هذهِ المادَّة قد انتهت وسقطت زمنياً وبالتالي لم يعد لها أهميَّة وصار بعد ذلك اللجوء إلى المحكمة الاتحاديَّة العليا الَّتي قالت في قرارها إنّ المادَّة (140) ما زالت نافذة لحين حل كُلّ المسائل المرتبطة بها، ولذلك نلاحظ أنّ المنهاج الحكومي جاء متوافقًا مع قرار المحكمة الاتحاديَّة، لذلك قرر العمل باللجنة المختصة في حل المشاكل المتعلقة بالمادَّة المذكورة[4].

7. انهاء ظاهرة السّلاح خارج السيطرة

أشار المنهاج الحكومي إلى هذا الملف الَّذي عادةً ما يُمثّل تهديداً حقيقيّاً لجهود استدامة السلام في البلد وترسيخ قيم التعايش المشترك، والمشكلة أن هذا الملف شائك وتتداخل فيه مسائل عديدة بعضها ذات طابع

(1) قرار المحكمة الاتحادية، العدد 213/اتحادية/أمر ولائي/2023.
(2) الدستور العراقي لعام2005.
(3) قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية.
(4) عبد الجبار احمد عبدالله واسعد كاظم شبيب، المصدر السابق، ص41 - 42.

عشائري، والبعض الآخر سياسيّ، وهنالك ما يتعلق بالحسابات الإقليميَّة. وطوال المُدّة الماضيَّة كانت هناك رسائل مباشرة وغير مباشرة بين بين العراق والولايات المتحدة عبر السفارة الأميركية في العراق من اجل عزل هذا الملف عن الصراعات الإقليميَّة، ويبدو أنّ تلك الرسائل قد أسهمت في تحقيق عدد من النتائج التي قد تقود الى التوقف النسبي عن استهداف القواعد الأمريكيَّة في العراق. إن هذا الملف تسبَّب بحرجٍ كبيرٍ لحكومة السَّيِّد السُّوداني بوصفه رئيساً لمجلس الوزراء ويمثل الموقف الرسمي لبلده بإزاء هذا الملف، كما أن السوداني، ممثلاً بحكومته، يريد هذه الحكومة أن تمضي بمشروعِها وتثبت للشعب نجاحِها والحصول على مزيداً من الدعم الدوليّ.

- **الأداء البرلمانيّ**

مرّ على الدورة الحالية لمجلس النّواب أكثر من عامين ولا تزال الصراعات والانقسامات السياسيَّة والمكوناتية، وهيمنة المصالح الفئوية السمة المسيطرة على أداء المجلس، وهناك مؤشرات وملاحظات عديدة حول أداء هذه الدورة بالقياس إلى الأداء البرلماني للدورات السابقة، مع أنّ أداء مجلس النّواب كمؤسسة تشريعية في نظام نيابي اتحادي أقرّه الدستور النافذ شابه العديد من الملاحظات والإشكالات والاخفاقات، ومثّل حالة الصراع السياسي في البلد، إلا أنه وبعد مرور أكثر من عامين على الدورة النيابية الحالية لكنها لم تكن بحجم التحدي الذي يشهده البلد من تشريع القوانين وتعديلها ومعالجة الملفات الهامة، إضافةً إلى غياب الدور الرقابي، وأصبح البرلمان انعكاسًا كاملًا للمشهد السياسي الحاكم لأسباب تتعلق بآليات إدارة النظام السياسي القائم على اشتراك كل القوى السياسيَّة الممثلة داخل البرلمان في السلطة التنفيذيَّة، وغياب دور المعارضة البرلمانية، وركون المعارضة الشعبية إلى السكون في هذه المرحلة، وعليه نستطيع مراجعة وتقييم الأداء البرلماني والحالة السياسيَّة خلال العام 2023 عبرَ المحاور الآتية:

1. الإصلاحات التّشريعيَّة

هناك عدد من الاصلاحات التّشريعيَّة الَّتي من المفترض أن يعجّل بتشريعها أو تعديلها من قبل مجلس النّواب العراقي بالتعاون من قبل السُّلطة التنفيذيَّة أو الحكومة العراقيَّة، فقد مضى على أوَّل جلسة لانعقادهِ أي مجلس النّواب أكثر من عامين ونصف، وقد وردت أغلب تلك القوانين أيضاً ضمن خطة الإصلاح التّشريعيّ في المنهاج الوزاري للسّيّد السُّوداني[1]، ومن تلك القوانين تشريع قانون النفط والغاز، وقانون الخدمة المدنيَّة، وقانون مجلس الاتحاد، والأهم من ذلك استطاعت الكتل السياسيَّة تشريع قانون انتخابات مجالس المحافظات وتحديد موعد لإجرائها الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً ويمكن وصفه بالمشوّه حزبيّاً وسياسيّاً، وفي مرحلة تشهد تقاطعات سياسيَّة لاسيما بعد انسحاب الكتلة الصدريَّة من البرلمان والعمليَّة السياسيَّة، كما نص المحور التّشريعيّ على مسائل مهمة وخطرة في الوقت ذاته مثل: تعديل قانون المحكمة الاتحاديَّة، وتعديل قانون الانتخابات خلال ثلاثة أشهر، وإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، وتعديل قانون مؤسسة الشهداء، وتشريع قانون الأمن الوطني، والأبرز ممّا تقدم العمل على اجراء انتخابات محليَّة وبرلمانيَّة خلال عام واحد من الآن بعد تشريع

(1) المنهاج الوزاري لحكومة السيد محمد شياع السوداني، 2022.

قانونها ومجلس مفوضيها وبالتالي فإنّ السُّلطة التشريعيَّة (البرلمان) لم تتمكَّن من معالجة من تشريع ومعالجة العديد مِن القوانين المذكورة وفي الوقت الَّذي استطاعت الحكومة اجراء انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأوَّل (ديسمبر) 2023 لا يزال الموقف من اجراء انتخابات مجلس النّواب غامضاً لغاية الآن رغم الإشارة إليه في المنهاج الحكومي ويبدو أنّ الحكومة تريد أن تقضي مدّتها الدستوريَّة، وهو ما سيتضح في محورٍ لاحقٍّ مِن هذهِ الدراسة.

2. الانشقاقات الحزبيَّة (انشقاق داخل تحالف السيادة)

إحدى أهم خصائص التحالفات الَّتي تتشكل في العراق قبل أي انتخابات أو بعدها هي غياب الاستراتيجيَّة الوطنيَّة الشاملة لتحقيق وحدة التحالف؛ لذا شهدت العمليَّة السياسيَّة في العراق تشكيل عشرات التحالفات السياسيَّة قبل الانتخابات وبعدها ولكن أغلب تلك التحالفات لم تصمد إلا أسابيع وأبرز الأسباب الَّتي تؤدي إلى تصدع التحالفات في البلد المصالح الضيقة والخاصة والتنافس في الحصول المناصب والمغانم، لاسيّما أنّ السمة الطاغية على عملية تشكيل التحالفات في العراق هي الاصطفاف المكوناتي، ومن تلك التحالفات الَّتي شهدت تصدعًا وتفككًا في مكوناتهِ تحالف السيادة. وسنخوض في هذا الجزء من الفصل في الدواعي الَّتي قادت إلى انبثاق التحالف وأهمّ مكوّناته والأسباب الَّتي أدت إلى تفككه وانشقاق مكوناتهِ مِن خلال النقاط الآتية:

أ ـ ما الدواعي الَّتي أوجدت تحالف السيادة وأهمّ مكوناته؟

ثمة عدة عوامل أساسيّة داخلية وخارجية أسهمت في تشكيل تحالف السيادة. وتتمثل العوامل الداخلية حالة في التنافس الَّتي شهدته انتخابات تشرين الأوَّل(أكتوبر) 2021 وما أفرزتهُ من تباين في الرُّؤى والمشاريع، فقد كان تشكيل الحكومة على وفق أطروحة الأغلبيَّة الوطنيَّة وبحسبِ ما نادى به التيار الصدري، وتطلب ذلك تشكيل تحالف يضمّ أكبر عدد من النّواب حتّى يحققوا أغلبيَّة مُريحة داخل مجلس النّواب، وقد أسهمت هذه الفكرة في توحّد أهم خصمين متنافسين على الساحة السياسيَّة السنيَّة وهما (تجمع عزم) بقيادة خميس الخنجر و(حزب تقدّم) بقيادة محمد الحلبوسيّ رئيس البرلمان آنذاك تحت مُسمى (تحالف السيادة) حتَّى يكونوا طرفًا أقوى في التفاوض مع التيار الصدري في الاستحقاقات البرلمانيَّة والتنفيذيَّة.

أدى العامل الخارجي دوراً مهماً في توحيد رؤى أهم طرفي الساحة السنيَّة اللذين لديهم علاقات إقليميَّة مع دول خليجيَّة، وتركيا، والأردن حيثُ عقدت قيادات عزم وتقدم أكثر من اجتماع في عدد من الدول أبزرها تركيا والأردن وحتى قطر. وأرجعَ الطرفان تحالفهما في بيانٍ لهما إلى عدَّة أسباب أهمها: الالتزام بتطلعات جماهيرهم، والحرص على مصالحهم والعمل كفريق واحد وثابت في الدفاع عن حقوق أهلهم وجماهيرهم، كما عمد البيان إلى العمل على حل مشكلة النازحين أو المغيّبين قسرياً ويسعى التحالف في بيانهِ إلى ترسيخ سيادة العراق وضمان بناء دولة مواطنة حقيقيَّة، والتأكيد على العمل بالشراكة مع كل القوى الوطنيَّة الَّتي تعمل على إنقاذ الوطن وخدمة المواطن، والعمل على دعم المؤسسات العراقية لا سيما الأمنيَّة بِكُلِّ صنوفها في حربها على الإرهاب، وحصر السّلاح بيد الدولة[1].

(1) بيان تحالف السيادة، مكتب الرئيس، العدد (1)، 2022/1/25.

وتمكّن طرفا عزم أو المشروع العربي الَّذي لهُ تمثيل برلماني(34 نائباً)، وتقدم(37 نائباً) في النهايَّة من تأسيس تحالف السيادة في 25 كانون الثَّاني(يناير) 2022، ليكون أكبر تحالف سني داخل مجلس النّواب قوامه (71 نائبًا)، وقد وزِّعت الأدوار فيه على النَّحو الآتي: يتولى الشَّيخ خميس الخنجر رئاسة التحالف، فيما يجدد لمحمّد الحلبوسي رئاسة البرلمان بوصفه ممثلاً عن المكون السنّي في معادلة المحاصصة بتقاسم الرئاسات الثلاثة بين المكونات العراقيَّة الثلاثة، أمَّا رئيس كتلة تحالف السيادة النيابيَّة، فتكلف بها الشَّيخ شعلان الكريم.

ومع اخفاق (تحالف إنقاذ وطن)، الَّذي يشكل تحالف السيادة أحد أضلاعه إضافة إلى التيار الصدري والحزب الدّيمقراطي الكردستاني بتشكيل حكومة قائمة على الأغلبيَّة الوطنيَّة، وبعد مرور عام كامل انتهى الحال بتحالف السيادة بالتفكك، حيثُ بدأت الانشقاقات عبر انسحاب نواب من داخل تكتّل تقدم ومنهم: فلاح الزيدان، ولطيف الورشان، وعادل المحلاوي، ويوسف السبعاوي إلى جانب النائب السابق ليث الدليميّ. كما أدّت الانشقاقات الفرديَّة إلى انسحاب أحد طرفي التحالف وهو حزب تقدُّم فيما ظلّ اسم التحالف يرافق مشروع الخنجر السياسيّ، وقد عمد إلى دخول انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأوَّل(ديسمبر) 2023 بصورةٍ منفردة تحت عنوان تحالف السيادة، أمَّا عن الأسباب الَّتي أدت تفكك التحالف، فسنبينها في الآتي:

ب ـ الأسباب الَّتي أدت إلى الانشقاقات داخل تحالف السيادة

أدت الانشقاقات داخل أهم قوتين في تحالف السيادة (تقدم/عزم) في اضعاف وتفكيك التحالف، وفي مقابل ذلك، تم توظيفه هذه الانشقاقات لصالح تحالف مقابل يدعى (تحالف عزم المدني) بقيادة السَّيِّد مثنى السامرائيّ الحليف للإطار التنسيقي. وللوقوف على الأسباب التي قادت إلى الانشقاقات داخل تحالف السيادة وصولاً إلى المرحلة الَّتي أدت إلى تفكك التحالف بالكامل سنعتمد على مجموعة من الآراء من أوساط نيابيَّة وسياسيَّة.

فقد أرجع النائب المُنسحب من تحالف السيادة عادل المحلاوي الأسباب إلى ما أسماه بـ «التفرّد بالقرار»، بحسب قوله، وسط حديث عن مساع تقودها أطراف سنيَّة مناوئة لإعلان تكتل سني جديد[1]، فيما أرجعَ القيادي في حزب تقدّم النائب هيبت الحلبوسي، الأسباب إلى عدم التزام الشركاء في التحالف بالمواثيق والثوابت الوطنيَّة[2]، وفي السياق ذاته، قال السياسي العراقيّ، مشعان الجبوريّ:» إن الاستقالات المتتاليَّة من حزب تقدم أضعفته وستؤدي حتماً لتفككه، أَّما الشيخ خميس الخنجر الَّذي قرر احتفاظ النّواب المستقيلين بعضويتهم في تحالف السيادة، فكان أمامهُ فرصةً تاريخيَّةً بتصحيح المسار والانفتاح على جميع النّواب والسياسيين السنّة القلقين..»، وتابع الجبوري عبر سلسلة تغريدات على «تويتر» قائلاً: «سنتجاوز الخلافات الجانبيَّة ونعمل مع الجميع على تشكيل تحالف كبير لنواب المناطق المحررة وسياسييها بما يمكننا من تحرير إرادة المكون وقراره من قبضة الحلبوسي ووضع أمانة المسؤوليَّة بيد من هم جديرون بحملها»[3]

(1) https://arabi21.com/story

(2) المصدر نفسه.

(3) وليد الخزرجي، انشقاقات تهدد بانهيار أكبر تحالف سني بالعراق. ماذا؟،arabi21.com/story/1495426

فيما حدّد تجمع الحراك السياسيّ الشبابيّ وهو من القوى السنيَّة النافذة في محافظة ديالى ثلاثة أسباب وراء تكرار انشقاقات النّواب في تحالف السيادة منها: إنّ تصدّع البيت السني وخلافاته نتيجة المصالح السياسيَّة، إذ قال أمين عام الحراك سيف الدهلكي: «إنّ تصدّع البيت السنّي وتفاقم خلافاته الداخليَّة بسبب المصالح السياسيَّة لا يختلف عليه اثنان خاصَّة مع التطورات الأخيرة من انسحاب متكرر لنواب تحالف السيادة وكان آخرهم النائب محمد قتيبة البياتيّ». وأضاف، أنّ الهيمنة على القرار في السيادة، وعدم التفاعل مع مطالب نوابه في ديالى واعتماد مبدأ الفرديَّة في اصدار القرارات كلها أسباب دفعت إلى تكرار الانسحابات خاصَّة لنواب ديالى». وأشار إلى أنّ «أغلب من ينسحب من السيادة بجناحيه تقدم والمشروع العربي سيلتحق بالعزم الَّذي يقوده مثنى السامرائيّ باعتبار الأخير بات لاعباً مؤثراً في البيت السني[1]».

إلى جانب ذلك أكد سيف الدهلكي أمين عام التيار السياسيّ الشبابيّ أنّ الوعود الكاذبة والاستحقاقات الوهمية وراء تفكك السيادة مؤخراً، مشيراً إلى أنّ «تفكك وتشظي تحالف السيادة لم يكن مفاجئاً وهو منذ فترة ليست بالقصيرة في ضوء ما برز عن حجم الخلافات بين أقطابه الَّتي بدأت تظهر للعلن في الأشهر الأخيرة». وأضاف، أن: تحالف السيادة أعطى وعوداً كاذبة واستحقاقات وهمية لبعض نوابه عقب فوزهم في انتخابات تشرين الأوَّل(أكتوبر) 2021 وتبين فيما بعد أنّ كُلّ الاستحقاقات يجري التحكم بها من قبل الرئيس بشكلٍ مباشر، وهذا ما أدى إلى تفكك التحالف[2].

في حين أرجع النائب محمد قتيبة البياتي انسحابه من تحالف السيادة والعمل بشكلٍ مستقل لإثبات ما وصفها بمصداقيتهِ في القول والوعد والعمل لخدمة العراقيين بشكلٍ عامّ وأبناء محافظة ديالى بشكلٍ خاصّ -على حدٍّ وصفهِ-، وأضاف أنّه بعد تحذيرات سابقة أعلنها بالانسحاب من التحالف جرّاء عدم الاهتمام بمعاناة مناطقهم وما يحتاجوه من الخدمات وهو أبسط حقوقهم في العيش الكريم، وبعد ذلك كلّه هناك اخفاقات ووعود كاذبة[3].

ورأى عضو مجلس النّواب، محمد سعدون السُّوداني، أنّ انشقاقات النّواب من تحالف السيادة إلى «تفرد» رئيس الكتلة بالقرارات والمناصب، فيما توقع استمرار الانسحابات من التحالف لهذا السبب، وقال السُّوداني:» إنّ الانشقاقات التي تحصل دائما سواء كانت على مستوى السيادة أو الكتل السياسيَّة للكثير من النّواب تأتي بسب تفرّد رئيس الكتلة في القرارات والمناصب»[4].

وأضافَ أن: حصول هكذا انشقاقات في الكتل السياسيَّة مردّها التفرّد من قبل رئيس الكتلة، وبالتالي كان من الممكن معالجة هذه الانسحابات عبرَ إشراك الجميع في القرارات، وبذلك يتمّ الحفاظ على الكتلة[5].

وصف تحالف الفتح، بزعامة هادي العامري الخلافات والانشقاقات داخل تحالف السيادة، بأنها صراع «نفوذ»،

(1) المصدر نفسه.

(2) https://almaalomah.me/news/politics

(3) https://nabd.com

(4) تقرير عن قرار سنّي بإزاحة الحلبوسي ترجيحات باستمرار الانشقاقات عن السيادة، https://www.alaalem.com

(5) المصدر نفسه.

وقال القيادي في التحالف علي الزبيدي:» إن الصراع السنّي – السنّي، ليس بجديدٍ، ولهذا نرى هناك خلافات وانشقاقات داخل تحالف السيادة» مضيفًا أنّ «هذا الصراع بهدف المصالح والنفوذ»، ورأى، أنّ «كل طرف سياسيّ سنّي يريد السيطرة والنفوذ في المناطق السنيَّة على حساب القوى السنيَّة الأُخرى، ورغم أنّ الانقسامات ليست نادرة أو جديدة بين القوى السياسيَّة العراقيَّة بشكلٍ عام، فإنها تبدو أكثر حدة في حالة القوى السنيَّة، نظراً للتنافس الشديد بين أقطابها على زعامة المكوِّن السني[1].

وكان المتحدث باسم الحراك الشعبي في الأنبار ضاري الدليمي، قال إنّ: «الحلبوسي فقد الأمل بجميع أوراقه السياسيَّة دون النيل من معارضيه، حيثُ قام باستغلال نفوذه لحل تلك الخلافات عن طريق تقديم الاغراءات الماليَّة وتقديم المقاولات لمشاريع بالمحافظة، حيثُ شهدت الأنبار أكبر حملة اعفاء من المناصب العليا في الحكومة المحليَّة بعد ساعات من مشروع تبنّاه الحلبوسي للصلح بين المتخاصمين في المحافظة، وأشار إلى أن هذهِ التجاذبات السياسيَّة موجودة وتستثمرها أطراف سنية مناوئة للحلبوسي؛ لأنّ قواعد تشكيل التحالفات قائمة على أساس تقاسم المناصب، فإذا تخلى الشريك السياسيّ عن إسناد هذه المناصب إلى شركائه، فإنّ مثل هذه الانشقاقات ستحصل بكلِّ تأكيد[2].

قال الباحث والمحلل السياسيّ العراقيّ، كاظم ياور « إنّ انشقاق التحالفات السياسيَّة وتفككها سواء السنيَّة أو الشيعيَّة أو الكرديَّة، هو أمر وارد في مرحلة ما بعد الانتخابات، لأن ما جمعهم قبلها هو كيفيَّة الوصول للمناصب وتقاسمها»، وأوضح أنّ «البيت السنّي هو من أكثر التحالفات انشقاقاً وتفككاً خلال مراحل زمنيَّة قياسيَّة بعد الانتخابات؛ لأنّ السياج الحامي لتحالفاتهم ليس بالمستوى الَّذي يمتلكه الآخرون، وأن «التحالفات السنيَّة في الدورة الانتخابيَّة الحاليَّة، وأبرزها تحالف السيادة، لا يوجد لديها ما يجنبها الانشقاقات والتفكك السريع، سوى الاتفاق الَّذي حصل قبل الانتخابات على تقاسم المناصب الحكوميَّة والبرلمانيّة وغيرها». لذلك، فإنه إذا لم يستطع التحالف السنّي تلبية رغبات القوى المنضويَّة في داخله، فسرعان ما تأتي الانشقاقات، لأنّ ثمة إغراءات أخرى تصلهم من البيت الشيعي أو الكردي لاستقطابهم إلى مشاريعهم، وهذا الَّذي يؤدي إلى تفكك التحالفات السنيَّة»[3].

أرجع الباحث أياد العنبر السبب الرئيس لهذهِ الظاهرة العامَّة في عمل القوى السياسيَّة العراقيَّة، إلى الشخصنة المفرطة للعمل السياسي وعدم بلورة أطر مؤسساتيَّة فاعلة وقادرة على استيعاب التباينات في المواقف والاتجاهات ضمن سقف أيديولوجي وسياسي معقول مجرد الاختلاف الشخصي هو سبب كاف للانشطار؛ لأنّ السياسيين عندنا عادة ما ينطلقون في توجهاتهم من هاجس مضخم للأنا يتحول معهُ الخلاف مع الآخر إلى تهديد لتلك الأنا، لا سيما إنْ اقترنت بنزوع نحو الزعامة والتفاف من مريدين يرغبون في معالجة تهميشهم بإقامة مركز قوة بديل يدفع بهم إلى مستويات مسؤوليَّة أعلى حتَّى لو اقترن ذلِك بإضعاف كيانهم السياسيّ[4].

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) وليد الخزرجي، انشقاقات تهدد بانهيار أكبر تحالف سني بالعراق.. ماذا وراءها؟،arabi21.com/story

(4) اياد العنبر، صراع على زعامة، صحيفة المدى، almadapaper.net

فيما عدَّ الباحث حيدر اللامي، أنّ رئيس مجلس النّواب محمد الحلبوسي وخميس الخنجر غير قادرين على إدارة تحالف السيادة، فيما أكد أنّ سبب استقالة النّواب يعود لغياب القيادة من الطرفين. وقال اللامي، إن «الاستقالات الأخيرة تؤكد عدم وجود قيادة داخل تحالف السيادة خلال المدَّة القصيرة الَّتي مضت»، لافتًا إلى أن «هنالك الكثير من القيادات داخل البيت السني قد أبعدت من أجل أن يتصدر الحلبوسي والخنجر المشهد السياسيّ للمكوّن»[1]. وتابع، إنّ «تصدُّر الطرفين للقيادة لم يأت بالصدفة، بل العمل الخارجي الَّذي أزاح العديد من الأسماء من أجل تمهيد الطريق للأَخيرين»، مشيراً إلى أن «سبب الاستقالات المتكررة من تحالف السيادة هو عدم وجود قيادة للتحالف والمكوّن السنّي بصورةٍ عامَّة، وأردف اللامي قائلًا: «إنّ الطرفين غير مؤهلين لقيادة البيت السنّي بعد العديد من الملاحظات الَّتي جرت في الفترة السابقة»[2].

3. أزمة اتهامات قضيَّة (سرقة القرن)

مع نهاية حكومة تصريف الأعمال برئاسة السَّيِّد مصطفى الكاظميّ كشف عن أضخم عمليَّة سرقة واستيلاء على المال العام في تاريخ العراق الحديث، وبالتحديد في بداية شهر تشرين الأوَّل(أكتوبر) 2022 تمثلت بـ(سرقة الأمانات الضريبيَّة) أو ما عرفت بـ(سرقة القرن)، حيثُ تم من خلالها على الاستيلاء على ما لا يقل عن (ملياري ونصف المليار دولار امريكي)، بين أيلول (سبتمبر) 2021 وآب(أغسطس) 2022 من خلال (247صكاً) تم صرفها من قبل (خمسة شركات وهمية) بعد أن أكد المديرون العامون للهيئة العامَّة للضرائب صحة صدور تلك الصكوك، ثم سحبت أموالها نقداً من حسابات هذه الشركات في (مصرف الرافدين)، إذ فرّ معظم مالكيها إلى خارج البلاد بعد أن أعادوا تدوير الأموال المسروقة عن طريق شركات وهمية بعمليات مزاد البنك الدولي وتم إرسالها إلى الخارج بالدولار، وظل ما تبقى من النقد مع الجناة داخل العراق واحتفظوا به أو ووزعوه إلى أعوانهم بالسرقة والمتسترين عليهم، وبحسب علي علاوي وزير الماليَّة في الحكومة السابقة، استندت سرقة حساب الأمانات الضريبيَّة إلى الإصدار غير القانونيّ لصكوك استرداد الأمانات الضريبيَّة، من قبل المتواطئين مع الجناة داخل هيئة الضرائب، ولم يكن هناك أَي أثر ورقي أو سجل مِن أَي نوع على هذهِ المعاملات غير القانونيَّة[3]. وتأسيساً على ذلك نطرح السؤال الآتي: من المسؤول عن ما عُرف بـ «سرقة القرن»؟ وما الأسباب الَّتي أدت إلى تأخر الكشف عن مثل هذه السرقة؟

بسبب استمرار تفشّي ظاهرة الفساد في العراق، صُنف الأخير في المركز (157) في مؤشرات الفساد بحسب منظمة الشفافية الدولية. بناءً على ذلك نطرح السؤال الآتي: ما مدى قدرة وجدية الحكومة الجديدة على محاربة الفساد المالي والإداري في ظل التحديات التي تعرقل ذلك؟

كان على السَّيِّد الكاظميّ أن يحقق ما أراده الجمهور وأبناء الشعب في مكافحة الفساد، لكن الَّذي حصل أن المنظومات الفاسدة داخل مؤسسات الدولة أخذت بالتزايد، ما أتاح الفرصة لتلك القوى في التغول أكثر

(1) تقرير عن قرار سني بإزاحة الحلبوسي ترجيحات باستمرار الانشقاقات عن السيادة، https://www.alaalem.com

(2) المصدر نفسه.

(3) علي عبد الأمير علاوي، الملف الكامل: الأحداث والإجراءات والقرارات الصادرة عن وزارة المالية والمتعلقة بسرقة حسابات الأمانات الضريبية العائدة للهيئة العامة للضرائب، 24 أيار (مايو) 2023، ص1.

والاستحواذ عليها بشتى الطرق، ومن ذلك ظهرت سرقة القرن من بين مئات حالات السرقة الَّتي قام بها نافذون من القوى السياسيَّة، وفي ذلك يطرح **التساؤل الثَّاني** عن الجهات والشخصيات الَّتي سهَّلت أو قامت بسرقة القرن؟.

تشير التقارير إلى أن قضيَّة كبيرة مثل سرقة القرن لم تكن وليدة تصرف شخص أو فرد محدد، بل هناك منظومة شبه متكاملة تسهل وتدير مثل هكذا سرقات لا سيّما أنّ أغلب عمليات الفساد في العراق تكون بشكل مقنّن وسرقة القرن تدخل ضمن خانة الفساد المقنّن، وفي ضوء ذلك، يمكن أن نعزي الأسباب التي مهدت الطريق لسرقات المال العام مثل سرقة القرن الى الآتي:

أ ـ الغطاء السياسيّ والحزبيّ

تتوغل أغلب القوى والأحزاب السياسيَّة في مؤسسات الدولة ووزارتها، ويشكِّل وجودها غطاءً مباشراً أو غير مباشر لعمليات الفساد المستشري منذ أكثر من عقدين على التغيير السياسيّ من النّظام الاستبداديّ، وهذا النمط الَّذي جعل الكثير من القوى تقاتل حتَّى يكون لها تمثيل حزبي في كل مؤسسات الدولة عبر نافذة الدرجات الخاصَّة من: الرئاسات الثلاث، والوزراء، وأعضاء مجلس النّواب، والمدراء العاميين والمحافظين، والهيئات المستقلة وما دون ذلك من رؤساء الأقسام واللجان، والشركات الاستثماريَّة، وصولاً إلى المؤسسات الأمنيَّة إضافة إلى الولاء الحزبي في تعيين الموظفين في مؤسسات الدولة، ويصل الحال بتلك القوى إلى شراء المناصب والمواقع داخل مؤسسات الدول بمبالغ طائلة تفوق حجم مخصصاتها بعشرات المرات؛ لأنها ستعمل على تعويض تلك المبالغ الضخمة باستردادها من المال العام، الَّذي يذهب إلى حاضنة الحزب وقيادته وشخوصه، وفي إشارتهِ إلى أبعاد سرقة القرن يقول وزير الماليَّة السابق علي عبد الأمير علاوي: «لم يكن من الممكن لسرقة بهذا الحجم أن تحدث دون اشراك مسؤولين رفيعي المستوى داخل المؤسسات الحكوميَّة وخارجها لتوفير غطاء قانونيّ وسياسيّ ولوجستي»[1]. كما أن حالة المحاصصة وتقاسم المناصب تمثّل العنصر الأساس في توفير مُدد للحالة السياسيَّة والحزبيَّة الفاسدة، وإذا تتبعنا العناصر المتورطة في سرقة القرن سنجد امتداداً وظيفيّاً وغطاءً سياسيّاً وحزبيّاً واضحاً.

ب ـ الغطاء المؤسساتيّ والوزاريّ

إنّ سرقة القرن كشفت مثلما أشرنا إلى تورط شخصيات تعمل في جهات مؤسساتيَّة رسميَّة منهم: وزراء، ومدراء عامون، ورجال أعمال، وشركات استثمارية، وأبرز من كشف عنهم على مستوى رجال الأعمال والمستثمرين هو (نور زهير جاسم المظفر) صاحب شركتي (القانت والمبدعون)، الَّذي سبق لهُ العمل في الموانئ العراقيَّة، قبل أن يعمل مستشاراً بمكتب رئيس اللجنة الماليَّة النيابيَّة السابق (هيثم الجبوري)، فضلاً عن أسماء أخرى تمت إدانتها بوصفهم شركاء مع ورود اسم شركاتهم في التحقيق.

وعلى مستوى القيادات أشارت التقارير إلى أنّ سرقة القرن قد عجّلت من استقالة السَّيِّد علي عبد الأمير علاوي وزير الماليَّة في 16 اب (أغسطس) 2022 بسبب عدم قدرته على عمل ما يجب القيام به» بسبب افتقار

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص3.

حكومة الكاظميّ آنذاك للوضع القانونيّ والصلاحيات الكاملة، وذلك في إفادة طويلة تصل لعشر صفحات قدمها السيد الوزير، والمعروف عن علاوي أنّه أحد السياسيين المخضرمين، شغل وزير الدفاع في حكومة أياد علاوي بعد التغيير، وصدر القضاء في آب (أغسطس) 2023 مذكرة القاء قبض بحقّهِ على خلفيه اتهام مسؤولين ووزراء في تسهيلات سرقة القرن، دافع علاوي عن نفسهِ مِن خلال ملف كتبهُ حول سرقة القرن إذ جاء فيه بأنهُ أبلغ لأوَّل مرَّة في شهر اب (أغسطس) 2021 باحتمال حدوث تزوير من قبل أفراد ينتحلون صفة أملاك توكيلات نيابة عن بعض الشركات الدوليَّة لغرض الحصول على أمانات هذهِ الشركات، وعلى أثر ذلك قام علاوي بصفته وزيراً للماليَّة بتشكيل هيئة تحقيق وإعلام مصرف الرافدين بوجود شبهات فساد، ومن ثمّ إيقافهِ للصكوك وإخطار هيئة النزاهة الاتحاديَّة وقد أصدر توجيهًا إلى مدير عام الهيئة العامَّة للضرائب بحظر جميع معاملات استرداد الأمانات الضريبيَّة والتحقيق فيها، كما أنهُ لم ترد خلال تلك الفترة ولغاية استقالته أية معلومات بخصوص أي نشاط في عمليَّة استرداد الأمانات الضريبية ولم ترد له أية معلومات من المؤسسات الماليَّة وهيئة الضرائب، ومصرف الرافدين والبنك الدوليّ وأية دائرة حكوميَّة أُخرى من شأنها التنبيه إلى حدوث سرقة كبرى في الهيئة العامَّة للضرائب[1].

ويرجّح علاوي أسباب تأخر الكشف عن هذهِ السرقة لأسباب عديدة أبرزها: الغياب التام للمعلومات المؤتمتة وأنظمة إعداد التقارير والسيطرة في وزارة الماليَّة وفي الإدارة الرئيسة للهيئة العامَّة للضرائب ولم تظهر الهيئة أي أثر للصكوك غير القانونيَّة الَّتي تم إصدارها[2]، إضافةً إلى ما ذكرهُ علي علاوي أن الوثائق القانونيَّة المفترضة الَّتي تم تقديمها إلى الهيئة العامَّة للضرائب في 8 تموز (يوليو) 2021، الَّتي يبدو أنها تسمح لرجل أعمال عراقي بالعمل كممثل للشركة الصينيَّة في البلاد، تم التحقق منها من قبل كاتب العدل بوزارة العدل الاتحاديَّة، حيثُ تمت الموافقة عليها من قبل مسؤولي هيئة الضرائب رغم المؤشرات الواضحة على أنها كانت مزيفة [3]، كما لم يتم ارسال البيانات الَّتي تظهر الأرصدة الحقيقيَّة لحسابات الأمانات الضريبيَّة للهيئة العامَّة للضرائب لدى مصرف الرافدين إلى الهيئة، بل تمَّ تجاهلها أو اخفاؤها عن الأنظار مِن قبل مدير عام الهيئة العامَّة للضرائب وكبار الموظفين الآخرين في ظلِّ افتقار المدراء العامين إلى سمات النزاهة والكفاءة والشفافيَّة [4].

قد تبدو بعض الأسباب وحتَّى التبريرات الَّتي قدمها وزير الماليَّة علي عبد الأمير علاوي مقبولة لاسيما تلك المتعلقة بعدم كفاءة بعض المدراء العامين أو الغطاء السياسيّ أو الخلل في إجراءات مصرف الرافدين وما إلى ذلك ولكن من الغرابة أن يشير السيد الوزير علاوي الى أنهُ لم تكن لديه معلومات أو حتَّى شائعات بشأن ما أسماه الوزير بالسرقة الكبرى خلال مُدة عمله بالوزارة سواء من الهيئة العامَّة للضرائب أو وزارة الماليَّة أو الدوائر الحكوميَّة الأُخرى من مخابرات وأرجع الوزير ذلك إلى وجود تواطؤ واسع النطاق للعديد من الأطراف في التستّر على السرقة لمصلحتهم، فإذا كان وزير الماليَّة لا يملك معلومات في سرقة كبرى مثل سرقة القرن فمن يكون؟! لاسيما أن وزارة الماليَّة تعلم قبل غيرها أن الفساد الماليّ في العراق ليس وليد لحظة سرقة القرن وإنما

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص1 - 2.

(2) المصدر نفسه.

(3) ميدل إيست آي: في سرقة القرن بالعراق استهدف المتآمرون حسابات ضرائب شركات نفط صينية وروسية، https://www.aljazeera.net/politics/202210/12/

(4) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص6.

سبقتها عدة محاولات للاحتيال على الهيئة العامَّة للضرائب في السنوات السابقة باعتراف الوزير نفسه، هذا من جانب، ومن جانبٍ ثانٍ هُناك الآلاف من جرائم السرقة، وهدر المال العام، وهي مُشخّصة من قبل أطراف داخليَّة وخارجيَّة فكيف للوزير أن يدّعي عدم معرفته بالمعلومات الكافيَّة عن سرقة القرن.

ولعل ما يفنّد ذلك أكثر هو اكتشاف السرقة الكبرى بعد أسابيع من استقالته وذلك عندما أدار وزارة الماليَّة بالوكالة وزير النفط إحسان عبد الجبار الذي يعد أول من كشف عن صفقة القرن في تشرين الأول (أكتوبر) 2022 وأعلن بعدها عن تقديم استقالته من وزارة الماليَّة، كما صدرت مذكرات توقيف بحقّ آخرين كرئيس جهاز المخابرات الوطني السابق القاضي رائد جوحي الَّذي حكم من قبل القضاء غيابيّاً، وهو أيضاً مدير المكتب الخاصّ لرئيس مجلس الوزراء السابق الكاظميّ، وهو أحد القضاة الَّذين شاركوا في محاكمة رئيس النّظام المخلوع إضافة إلى مستشار رئيس الوزراء السابق للشؤون السياسيَّة مشرق عباس الجنابيّ، والسكرتير الخاصّ أحمد نجاتي.

وعادة ما يتمّ توظيف الملفات الَّتي تأخذ صداها لدى الرأي العام في العراق مثل قضيَّة سرقة القرن مِن قبل الخصوم السياسيين، حيثُ تبادلا الاتهامات لاسيّما أن الطرف الحاكم يريد أن يصدر كُلّ مشاكل ما قبل وبعد احتجاجات تشرين على فريق رئيس الحكومة السابق فيما تبدو المسؤوليَّة تطال جميع الجهات المشتركة في هذه الجريمة الَّتي أثارت بتداعياتها الخطيرة على الكثير من المجالات منها التضخم الحاصل في الأسواق لاسيّما في أسواق العقارات بأكثر من 200 % إضافة إلى ارتفاع بأسعار الذهب وملفات أُخرى مثل تهريب العملة وما إلى ذلك من ملفات لا تزال تكوّن تحديًا كبيرًا لبناء الدولة كجزء من نمط الحكم الاوليغارشي الَّذي أصبح أبرز سمات العمليَّة السياسيَّة في العراق بعد التغيير من نظام الحكم الاستبداديّ.

- **إنهاء عضويَّة رئيس مجلس النّواب**

بينما كان (حزب تقدم) يكثّف من حملتهِ الانتخابيَّة لخوض انتخابات مجالس المحافظات في 18 كانون الأوَّل (ديسمبر) 2023 تحت شعار (نحن أُمّة) فاجأت المحكمة الاتحاديَّة العليا في 14 تشرين الثَّاني (نوفمبر) 2023 بقرارها المرقم (9 اتحادية/2023) انهاء عضويَّة السَّيِّد محمد الحلبوسي رئيس البرلمان العراقيّ ما جعل هذا القرار الرأي العام والمراقبين أمام عدة تساؤلات، سنحاول الإجابة عنها من خلال الآتي:

1. الأسباب الَّتي دعت المحكمة الاتحاديَّة العليا إلى إنهاء عضويَّة الحلبوسي

يرجع أصل انهاء عضويَّة السَّيِّد محمد الحلبوسيّ من مجلس النّواب إلى خلاف سياسيّ بينه وبين أحد أعضاء حزبه وهو السَّيِّد ليث الدليميّ وهو شخصيَّة تنتمي إلى أحد مناطق أطراف بغداد رشّح لانتخابات مجلس النّواب في تشرين الأوَّل (أكتوبر) 2021 ضمن قائمة تقدّم الَّتي يترأسها الحلبوسيّ، وبعد أن تم تسوية ملفه القضائيّ، حيثُ كان معتقلاً لأسباب تتعلق بدعمهِ للتنظيمات الإرهابيَّة وقصة اعتقاله ترجع إلى وقت سابق، وقد أخذت صدًى إعلاميًا آنذاك. ومع الانقسامات الحاصلة في التحالفات والكيانات السياسيَّة يبدو أنّ الحلبوسي قد أُجبر الدليميّ على توقيع استقالته ومع تصاعد الخلاف وظف الحلبوسي هذهِ الاستقالة في أكثر من مناسبة وتراجع عنها، وهذا متوقف على التفاهمات الحاصلة بين الاثنين ولكن يبدو أن حدة الخلاف وصلت إلى نقطة اللاعودة، فقام الحلبوسي قبل أشهر من انهاء عضويته إلى تقديم استقالة الدليميّ مرَّة أُخرى مع تاريخ جديد والمؤرخ

في 7 أيار (مايو) 2022، وأُلغيت الاستقالة بعد التراضي بين الطرفين في 8 أيار (مايو) 2022 لكن سرعان ما أُثِير موضوع الاستقالة من جديد وعلى أثرها أُقصِي الدليميّ من مجلس النّواب بموجب الأمر النيابي المرقم (5) في 15 كانون الثَّاني (يناير) 2023.

وعلى ضوء ذلِكَ قدَّم الدليميّ طعنًا أمام المحكمة الاتحاديَّة عبر مجموعة من المحاميين، ومن ثم، أصدرت المحكمة قرارها بإنهاء عضويَّة السَّيِّد الحلبوسي بداعي التزوير والتلاعب بكتاب استقالة الدليميّ، كما أنهت في الوقت ذاته عضويَّة ليث الدليمي كونهُ أخلَّ بوظيفتهِ ومارس دوره النيابي حتَّى بعد قبول الاستقالة من حيثُ الشكل. إذًا مِن حيثُ الشكل تبدو الأسباب قانونيَّة ولكن في الوقت ذاته هناك مسبّبات لا تخلو من الصراع السياسيّ بين الكتل والشخصيات السياسية من هذا الطرف أو ذاك.

2. إنهاء عضويَّة الحلبوسي إجراء قانونيّ أم تصفيَّة سياسيَّة

ذهبت المحكمة الاتحاديَّة في تعليلها بإنهاء عضويَّة الحلبوسي من مجلس النّواب إلى المخالفات القانونيَّة من النواحي الشكليَّة والموضوعيَّة:

- إنّ قيام رئيس أي حزب بإجبار المرشحين التابعين له بتقديم طلبات الاستقالة والاحتفاظ بها واستخدامها متى شاء يخالف المبادئ والقيم الدستوريَّة وأحكام المواد (5 و6 و14 و16 و17 و20 و39 و50) من الدستور، ويمثل انحرافاً كبيراً في العمليَّة الديمقراطيَّة عن مسارها الصحيح.
- للمحكمة الاتحاديَّة العليا الحكم بإنهاء عضويَّة النائب في مجلس النّواب الَّذي انتهت عضويته بموجب القانون والكشف عن ذلك بموجب قرار حكمها إذا ما خالف التزاماته الدستوريَّة والقانونيَّة استناداً لأحكام الدستور والقانون لا سيّما قانون مجلس النّواب وتشكيلاته ويقف في مقدّمة تلك المخالفات الحنث باليمين الدستوريَّة وللمحكمة:
- الأحاديَّة العليا سلطة تقديرية مطلقة في تقدير ذلك وفقاً للوقائع والأدلة والتحقيقات الَّتي يتم اجراؤها من قبلها.
- اختصاص المحكمة الاتحاديَّة العليا في البت بالطعن بصحة عضويَّة النائب والحكم الصادر بخصوص ذلك يكون منشئاً لإنهاء العضويَّة لا كاشفاً لذلك بخلاف اختصاصها للحكم بإنهاء عضويَّة النائب تطبيقاً لأحكام المادة (12) من قانون مجلس النّواب وتشكيلاته رقم (13) لسنة 2018 الَّذي يكون كاشفاً لحالة انهاء العضويَّة الَّتي ثبتت بحكم القانون وأنّ المدعى عليه رئيس مجلس النّواب قام باستخدام طلبات استقالة مقدّمة من المدعي بعد قيامه بالتحريف والتغيير عليها مما يوجب انهاء عضويتهِ.
- لا يمكن الركون إلى أحكام المادَّة (52) من الدستور عند ثبوت ارتكاب عضو البرلمان مخالفات دستوريَّة وقانونيَّة لا سيّما الحنث باليمين المنصوص عليهِ بالمادَّة (50) من الدستور لعدم امكانيَّة استمرار عضويته في المجلس الأمر الَّذي يقتضي الحكم بانتهاء العضوية واسقاطها[1].

(1) موقع المحكمة الاتحادية العليا، المبادئ الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا التي تضمنها قرار الحكم الصادر بالعدد9\ اتحادية\2023 في 2023/11/14: https://www.iraqfsc.iq/news.5074

- وذكرت المحكمة الاتحاديَّة أنّ الحلبوسي ارتكب مخالفات تزوير من خلال تغيير تواريخ الاستقالة من 2022 إلى 2023.

اعترضت جهات مختلفة على تفسير المحكمة، ومن ذلك ما أشار إليه حزب تقدم على لسان زعيمه الحلبوسي من أنهم حريصون على إيضاح الجنبة القانونيَّة لما حدث وليس السياسيَّة، مضيفاً بأن الدستور العراقي لعام 2005 حدد الحالات التي تستوجب إنهاء العضويَّة، في حالة الوفاة، أو الاستقالة، أو ارتكاب جنايَّة، أو المرض، وذكر الحلبوسي بأن المحكمة الاتحاديَّة لم تأخذ بكل الحالات المشار إليها في انهاء عضويته كُلّ شروط إنهاء مِن مجلس النّواب، ومضى الحلبوسي قائلاً: «المحكمة الاتحاديَّة بقرارها خالفت الدستور، وهذا أمر خطير ليس من حقّ المحكمة الاتحاديَّة تسلم طلبات إنهاء عضويَّة النائب قبل المرور بمجلس النّواب واجب المحكمة الاتحاديَّة الالتزام بالدستور وتطبيق نصوصهِ بنحوٍ غير قابل للاجتهاد». وأضاف: وما حصل واضح وغير قابل للاجتهاد، وقد خالف الدستور. من حقّ المحكمة الاتحاديَّة أن تبت في مسألة استقالة ليث الدليميّ، وليس صحة عضويته مِن عدمها، وأردف: «المحكمة الاتحاديَّة عملت على تعديل دستوري دون أن يعرض على الشعب»، مشيراً إلى أن «قانون المحكمة الاتحاديَّة يفصل في الاتهامات الموجهة لرئاسة الجمهوريَّة والوزراء وليس البرلمان، ومنذ تأسيس المحكمة الاتحاديَّة وحتَّى الأمس، لا توجد أية قضيَّة نظرت بها تخص إنهاء عضويَّة نائب»[1].

بناءً عليه، إنّ توقيت إنهاء عضوية الحلبوسي جاء في سياق سياسي محلي متوتر، وربما يعد أيضاً امتداداً لصراعات إقليمية انعكست في الواقع المحلي السياسي العراقي. كما أن القرار جاء بعد أسابيع قليلة من إجراء انتخابات مجالس المحافظات في ظلّ سيناريوهات عديدة قد تشهدها العمليَّة السياسيَّة؛ لذا فإنّ إنهاء العضويَّة في نظر البعض كان لأسباب قانونية لكنه وُظّف على الأقل أو للتأثير في حظوظ قائمة (تقدم) الَّتي يترأسها الحلبوسي في انتخابات مجالس المحافظات أو حتَّى انسحابها، لكن النتائج جاءت على العكس من ذلك حيثُ استطاع أن يوظف انهاء عضويته لصالح حضوره السياسيّ والانتخابيّ، وقد حقق نتائج متقدمة في عدد من المحافظات، ومن ضمنها العاصمة بغداد. وعلى الرغم من إن إنهاء عضوية الحلبوسي جاءت في خضم صراعات يخوضها مع خصومه، إلا إن نتائج انتخابات الحكم المحليَّة أثبتت أن حظوظ الحلبوسي وقائمته الانتخابية ما تزال تتمتع بحظوظ غير قليلة عند جمهورها.

3. ما التداعيات الَّتي تركها قرار انهاء عضويَّة الحلبوسي من مجلس النّواب

إنّ انهاء عضوية الحلبوسي من مجلس النّواب من دون شكّ أثار ردودًا ومواقف متباينة ما بين حلفائه وخصومه، فقد رفض حزب تقدم قرار انهاء العضويَّة فيما كان موقفُ حلفائه بارداً، فقد عدّ الحزب الديمقراطيّ الكردستانيّ بزعامة مسعود برزاني قرار الِانهاء شأنًا يخص المحكمة الاتحاديَّة وأنهم لا يتدخلون في قراراتها فيما التزم التيار الصدري الحليف الأساس الآخر للحلبوسيّ الصمت كجزء من حالة المقاطعة للشأن السياسيّ لاسيما فيما يخصّ فرقاء السُّلطة والمكوِّنون للحكومة الحاليَّة، فيما مثَّل القرار نصرًا لخصوم الحلبوسي من المكون الذي ينتمي إليه.

(1) حمزة مصطفى، الحلبوسي: قرار «الاتحادية» إنهاء عضويتي في البرلمان «غير دستوري»، صحيفة الشرق الأوسط، https://www.iraqfsc.iq/news.5074.

يوضع موقع الحلبوسي السياسيّ والشعبي ضمن خانة المساهمين بتشكيل الحكومة الحالية واستقرار الحالة السياسيَّة بعد انسحاب التيار الصدري من العمليَّة السياسيَّة. ونحن هنا ليس في خضم تقييم أدائه السياسيّ، فهناك الكثير من الملاحظات المسجلة ضد ذلك الأداء لكن بالنسبة للإطار كطرف مشكِّل للحكومة وينتمي لهُ رئيس الوزراء، فإنّ انضمام الحلبوسي وأطراف أُخرى إلى الإطار التنسيقي في تحالف مشترك (تحالف إدارة الدولة) ساهم في مضي الإطار بمشروعه ومن ثم فإن إقصاءه أو إنهاء عضويَّته من مجلس النّواب يعد نقطة مهمة او تحول في الأعراف السياسية (مع كل الاحترام لقرارات القضاء) لاسيّما أن الحلبوسي ما يزال رقماً مهماً في المعادلة الانتخابية بعدما حافظ على حظوظه السياسية بحسب النتائج المتقدمة الَّتي حققها في انتخابات مجالس المحافظات في 18 كانون الأوَّل (ديسمبر) 2023.

● انتخابات مجالس المحافظات 18 كانون الأوَّل (ديسمبر) 2023 وجدليات تطبيق طريقة سانت ليغو الانتخابيَّة

سعت حكومة السُّوداني والقوى المشكلة لها إلى وضع طريقة انتخابيَّة وتوقيت محدد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات لسنة 2023، والعمل على تعديل جديد لقانون انتخابات مجلس النّواب ومجالس المحافظات والأقضيَّة ذي الرقم (12) لسنة 2018 المعدّل [1] يحدد آلية وشكل الدوائر الانتخابيَّة لانتخابات مجالس المحافظات بعد مرور عقدٍ كاملٍ من آخر انتخابات محلية، كما أن تلك المجالس مرت بجدل كبير أدى إلى حلها منذ أكثر من ثلاث سنوات إثر الحراك الاحتجاجي في تشرين (أكتوبر) 2019، حيثُ صوَّت مجلس النّواب على أثرها بإلغاء مجالس المحافظات بعد فشل أغلب مجالس المحافظات في تأديَّة عملها إضافةً إلى العيوب الكثيرة الَّتي سادت عمل المجالس وتحولها إلى أدوات بيد الكتل والقوى السياسيَّة النافذة، في حين كان الرأي القانوني يؤكد أنّ السلطات المحليَّة تم النص عليها دستوريّاً وهـذا يعني أنّ الغاءها أو تحديد صلاحياتها لا بُدَّ أن يكون ضمن النص الدستوري بالرغم مـن أن قـانـون المحافظات غير المنتظمة فـي اقليم رقـم 21 لسنة 2008 وفي المادَّة (20) من القانون نص على أوَّلاً: يحل المجلس (مجلس المحافظة) والمجالس المحليَّة بالأغلبيَّة المطلقة لعدد أعضاء المجلس بناءً على طلب ثلث الأعضاء في عدد من الحالات [2].

وبذلك مثلت تجربة إعادة انتخاب مجالس المحافظات في العراق محل شدّ وجذب بين المجموعات والقوى السياسيَّة في العراق، وظلت محل شبهات منذ المراحل الأولى لهذهِ الانتخابات، حيثُ اتسم عملها بالطابع السلبي بين النَّاس، ومع المتغيرات الجديدة على المشهد السياسيّ بعد انتخابات تشرين الأوَّل (أكتوبر) 2021 أرادتْ المجموعات والقوى السياسيَّة المشكلة للحكومة والبرلمان الحاليين إعادة ترتيب أوراقها من جديد ورسم وجودها السياسيّ والمحافظة عليه.

من هنا عملت تلك القوى على جانبين:

(1) يُنظر: قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018 المعدل.

(2) القاضي ناصر عمران الموسوي، حل مجالس المحافظات بين الدستور وقانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008، https://iraqfsc.iq/news.4344.

الجانب الأوَّل: اكمال المتطلبات القانونيَّة والسياسيَّة من تشريع قانوني انتخابي، بما يلبي وجودها السياسيّ فاعتمدت على طريقة سانت ليغو بالأعداد الفرديَّة (1,7 و3 و5 و7 تصاعداً)، وهي طريقة مجربة فيما سبق، لاسيّما أن الانتخابات الَّتي أُجريت في تشرين الأوَّل (أكتوبر) 2021 كانت معادلتها مختلفة على وفق طريقة انتخابيَّة قائمة على أساس (الانتخاب الفردي)، وأفرزت بتقدّم قوة، وتراجع أخرى مما ولّد ردة فعل رافضة لنتائج الانتخابات وصلت إلى مرحلة التهديد بزعزعة السلم الأهلي.

الجانب الثَّاني: إعادة رسم النفوذ السياسيّ من خلال انتخابات مجالس المحافظات، فكل المجموعات والقوى السياسيَّة في العراق تريد أن تعيد رسم نفوذها وفرض سيطرتها من خلال انتخابات مجالس المحافظات أو على الأقل الحصول على مكاسب جديدة بالسيطرة على المحافظات، حيثُ إن هناك بعض القوى السياسيَّة تريد أن توظف غياب التيار الصدري عن العمليَّة السياسيَّة - كتيار جماهيري يكوّن منافسًا حقيقيًا في كُلِّ دورةٍ انتخابيَّة - لصالحها [1].

بمعنى أن تلك القوى تريد أن تجري الانتخابات طالما أن التيار الصدري ما يزال موقفه رافضاً من الدخول في انتخابات مجالس المحافظات حتَّى تستحوذ على المقاعد المفترضة لهُ داخل كُلّ محافظة وبالتحديد مثلما حصل مع ما يمكن أن نطلق عليه بغنيمة مقاعد مجلس النّواب في حين ترى قوى أُخرى بأهميَّة عودة ودخول التيار الصدري في انتخابات مجالس المحافظات حتَّى لا تستحكم قوة معينة وربما هذه القوى كانت تؤيد مسألة تأجيل الانتخابات إلى العام المقبل 2024 حتَّى يكون أمام التيار الصدري فسحةً مِن الزمن لاتخاذ قرار العودة والمشاركة طالما هو حتى الآن يلتزم الصمت والمراقبة بإزاء كُلّ مجريات العمليَّة السياسيَّة وحتَّى موقفهُ مِن الحكومة ومجلس النّواب [2].

في حين أيدت أغلب المجموعات والقوى السياسيَّة بِكُلِّ اتجاهاتها السياسيَّة والايديولوجيَّة مِن اجراء انتخابات مجالس المحافظات مِن حيثُ المبدأ عودة عمل مجالس المحافظات ما عدا بعض القوى والشخصيات التشرينيَّة الَّتي ترى في عودة مجالس المحافظات بوابة جديدة للفساد، ونهب المال العام، والصراع حول السُّلطة، بينما رأت قوى أخرى أن الطريقة التي ستجري بها الانتخابات ستقضي على أي بصيص أمل في صعود قوى جديدة. في الوقت الَّذي تشهد هذه القوى الانقسامات وغيابا للرؤى، والمشاريع، والبرامج السياسيَّة، والاستراتيجيَّة.

وبالنسبة إلى موقف أغلبية الشارع العراقي فيرى في مجالس المحافظات رؤية سلبيَّة بكل مخرجات الطبقة السياسيَّة الحاكمة، وبقي على موقفه بعدم المشاركة بكثافة في عمليات الاقتراع الانتخابي وتجلى ذلك في نسبة المشاركة التي جاءت منخفضة جداً؛ إذ لم تتجاوز نسبة المشاركة 30 % بحسب مصادر غير رسميَّة في حين قالت المفوضيَّة العليا المستقلة للانتخابات أنها تجاوز 39 % أي أن نسبة المشاركة حسب المصادر الرسميَّة الصادرة من المفوضيَّة لِكُلِّ محافظة مِن المحافظات العراقيَّة وحسب **جدول رقم (2-1)** الَّذي يبين نسبة التصويت العام في يوم 18 كانون الأول (ديسمبر) 2023 في جميع محافظات العراق باستثناء اقليم كردستان العراق، وبلغت نسبة المشاركة في التصويت العام 39 % وتفاوت النسب المشاركة بحسب المحافظة (ينظر **جدول (2-1)**).

(1) اسعد كاظم شبيب، انتخابات مجالس المحافظات 2023 وإعادة رسم النفوذ السياسي، صحيفة العالم، https://www.alaalem.com

(2) المصدر نفسه.

جدول (2-1) نسبة التصويت في كانون الأول (ديسمبر) 2023 في المحافظات عدا اقليم كردستان

ت	المحافظة	العدد الكلي للناخبين	العدد الكلي للمصوتين	نسبة المشاركة
1	البصرة	1,398,862	587,593	% 42
2	ميسان	523,391	140,807	% 27
3	القادسية	602,920	220,367	% 37
4	ذي قار	945,258	283,364	% 30
5	النجف	702,704	217,275	% 31
6	المثنى	433,975	191,433	% 44
7	بغداد (الرصافة)	1,854,244	357,414	% 19
8	بغداد (الكرخ)	1,541,764	452,250	% 29
9	كربلاء	557,992	214,940	% 39
10	بابل	969,698	373,803	% 39
11	ديالى	892,710	359,364	% 40
12	الأنبار	787,229	441,032	% 56
13	واسط	648,669	243,935	% 36
14	صلاح الدين	703,563	400,936	% 57
15	كركوك	813,590	525,971	% 65
16	نينوى	1,695,566	882,479	% 52
	المجموع	15,108,135	5,892,963	% 39

الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضيَّة العليا المستقلة للانتخابات.

أمَّا عن النتائج التي أفرزتها انتخابات مجالس المحافظات، فقد بدا فيها سيطرة القوى التقليديَّة بالمراتب الأولى على مستوى العراق قياساً بما حقّقته قوى جديدة. وهناك المحافظون الذين اعتمدوا على شرعيَّة المنجز فكانت نتائجها في المراتب المتقدمة على مستوى محافظاتهم ومن ذلك محافظات: البصرة، وكربلاء، والكوت، وقائمة محافظ الموصل السابق نجم الجبوري. وبشكل عام، يمكن بيان النتائج الَّتي حصلت عليها التحالفات والقوى السياسيَّة من خلال **الجدول رقم (2-1)**.

جدول (2-1) النتائج الَّتي حصلت عليها التحالفات والقوى السياسيَّة

ت	التحالف	عدد الأحزاب	اسماء الأحزاب والقوى السياسيَّة المنضوية في كل تحالف	عدد المقاعد
1	تحالف نبني	9	منظمة بدر، صادقون، تحالف الصفوة الوطني، تحالف العقد الوطني، تجمع اقتدار وطن، حركة الجهاد والبناء، تحالف خدمات، السند.	43
2	ائتلاف دولة القانون	2	حزب الدعوة الإسلاميَّة، شخصيات عشائرية	35
3	تحالف قوى الدولة الوطنيَّة	2	تيار الحكمة، تحالف النصر	23
4	تحالف تقدم الوطني	2	حزب تقدم، شخصيات عشائرية	22
5	السيادة	2	حزب السيادة، شخصيات عشائرية	14
6	تصميم	3	استمرار بزعامة أسعد العيداني، تجمع العدالة والوحدة بزعامة عامر الفائز، تجمع تخطيط بزعامة قحطان عبد الحسين	12
7	تحالف عزم العراق	4	حزب العزم المدني، التصدي بزعامة خالد العبيدي، التجمع من أجل الديمقراطية بزعامة عز الدين رعد، تجمع الوحدة العراقيَّة بزعامة جنيد محمد	10
8	ابشر يا عراق	2	المجلس الإسلامي الأعلى، شخصيات عشائرية واجتماعية	8
9	الحسم الوطني	4	أسامة النجيفي، رافع العيساوي، ثابت العباسي، وحزب الحل.	8
10	ابداع كربلاء	2	محافظ كربلاء جاسم الخطابي، شخصيات عشائرية واجتماعية.	7
11	واسط أجمل	2	محافظ واسط محمد المياحي، شخصيات عشائرية واجتماعية	7
12	تحالف القيم المدني	10	الحزب الشيوعي، التيار الاجتماعي الديمقراطي، البيت الوطني، حركة نازل آخذ حقي، وعدد من القوى الناشئة المنبثقة من حراك تشرين.	6
13	اشراقة كانون	2	شخصيات اكاديمية وعشائرية ومستقلون	6
14	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	1	الحزب الوطني الكوردستاني	6
15	تحالف الأساس الوطني	20	حزب واثقون، تحالف الأكثرية السياسي الذي يضم (11) كيانا، وحزب الطموح، والوعد وحزب الرقابة الوطني، وتجمع الحضارة	5
16	نينوى لأهلها	2	تجمع يقوده محافظ الموصل السابق نجم الجبوري، وشخصيات عشائرية واجتماعية.	5
17	الجماهير الوطنيَّة	2	أحمد الجبوري محافظ صلاح الدين سابقا وشخصيات عشائرية.	5
18	كركوك قوتنا وإرادتنا	2	حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، الحزب الشيوعي الكوردستاني	5
19	تحالف ديالتنا الوطني	4	مجموعة من قوى الإطار التنسيقي في ديالى	4
20	الأنبار هويتنا	3	يترأسه محافظ الأنبار السابق علي فرحان المنضوي في حزب تقدم، وشخصيات عشائرية مثل أحمد أبو ريشه وآخرون	3
21	التحالف العربي في كركوك	10	تحالف يترأسه محافظ كركوك راكان الجبوري ويضم التجمع الجمهوري العراقي، حزب الحق الوطني، المؤتمر الوطني العراقي، اتحاد القوى الوطنيَّة، الجماهير الوطنيَّة، تجمع مقتدرون، حزب الأصالة العربيَّة، المشروع العربي في العراق.	3
22	القيادة	3	تحالف خاص الانتخابات في محافظة كركوك ويتألف من تحالف تقدم وتحالف السيادة، وشخصيات عشائرية	2
23	حركة إدراك	2	قوى شبابية منبثقة من حراك تشرين وشخصيات اجتماعية وعشائرية	1
24	جبهة تركمان العراق الموحد	9	الجبهة التركمانية العراقيَّة، وتكتلات وشخصيات تركمانية أخرى	2
25	تحالف الإطار الوطني	7	مجموعة قوى شيعية خاضت الانتخابات في صلاح الدين بتحالف مشترك	2

26	تحالف قمم	5	تجمع الأفق المتجدد، عراق الحدث، شبكة الصحافة العراقيَّة، حـــــزب تـــــقدم الـــعراق.	2
27	تحالف الحدباء	7	مجموعة قوى الإطار التنسيقي في نينوى	2
28	الهوية الوطنيَّة	2	مجموعة قوى اجتماعية في نينوى	2
29	اتحاد أهل نينوى	5	حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني وأحزاب أخرى	2
30	تحالف العروبة	2	تحالف العزم، والجبهة العربيَّة الموحدة في كركوك.	2
31	تجمع أجيال	2	تجمع يضم برئاسة محمود صيهود السُّوداني وشخصيات عشائرية	2
32	مدار	2	تجمع يضم شخصيات عشائرية ومستقلة	2
32	حركة الوفاء العراقيَّة	1	حزب حركة الوفاء العراقيَّة في النجف	2
33	تجمع برلمان الشعب	1	عدد من الشخصيات السياسيَّة والاجتماعيَّة في بابل	2
34	الماكنة	1	قوى مدنية في ذي قار	2
35	تجمع الفاو زاخو	1	برئاسة النائب عامر عبد الجبار	1
36	تحالف المُهمَّة	1	برئاسة احمد الخفاجي محافظ الناصرية سابقا	1
37	جمهور المثنى	1	برئاسة النائب باسم خشان	1
38	تحالف الرئاسة	1	برئاسة الناشط حسين الرماحي	
39	واثقون	1	حزب واثقون في النجف	1
40	تحالف خيمة واسط	1	شخصيات عشائرية	1
41	حركة بابليون	1	ريان الكلدني	4

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضيَّة العليا المستقلة للانتخابات.

بناءً عليه، فإنّ تقييم عملية إجراء انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأوَّل (ديسمبر) 2023 وأوليات القوى السياسيَّة المشكلة للحكومة وفي ضوء البرنامج الحكومي، تبدو عملية التقييم صعبة كونه ارتبط بأجندات القوى السياسيَّة الَّتي شكلت الحكومة، إذ سارعت لإعادة رسم نفوذها بدلاً عن التفكير في وضع فقه الأولويات، وهذا ما ظهر منذ تشكيل الحكومة؛ لأنّ الجامع بين تلك القوى - حتَّى المتحالفة - ليس البرامج والمشاريع الوطنيَّة والخدمات وإنما المصالح والامتيازات الحزبيَّة والشخصيَّة والفئويَّة، وهذا بالنتيجة سيزيد من حجم الكوارث الَّتي تهدد مصير الدولة الَّتي ما تزال تشهد مزيداً من المشاكل وصعوبة في المعالجات وتقديم الخيارات الاستراتيجيَّة الوطنيَّة.

وحتَّى إذا ما أرادت القوى السياسيَّة أن تضع حلاً فلا يكون من خلال إعادة رسم النفوذ ولا من خلال المحاصصة وتقاسم السلطة والنفوذ مثل ما فعلت منذ بدء العملية سياسيَّة بعد التغيير، وهذا ما ستذهب إليه لتجاوز حالة الصراع بعد انتخابات مجالس المحافظات غبر توزيع مناصب المحافظين حسب الكتل الكبيرة في داخل كل تحالف لاسيما القوى المشكلة للحكومة، وكذلك تقاسم باقي المواقع مثل موقع رئيس مجلس المحافظة، ونواب المحافظ، وصولاً إلى تقاسم دوائر كُلّ محافظة، وهذا ما سينتج لنا نسخة أُخرى لا تختلف كثيراً عن النسخ السابقة من الحكم الفيدرالي والمحلي القائم على المحاصصة وسوء الإدارة، وسيطرة الكتل الحزبية على مقاليد المحافظات بسبب تغييب الكفاءات وغياب عنصري المهنية والنزاهة.

- **مخاض انتخابات مجالس المحافظات 2023: القوى المتنافسة ونسب المشاركة والنتائج**

في ضوء ما تم تناوله أعلاه، يمكن لنا أن نجري استقصاءً سريعاً على عملية انتخابات مجالس المحافظات من النواحي كافَّة كالقوى السياسيَّة والاجتماعيَّة الَّتي شاركت فيها، ونسبة المشاركة، وانسيابيَّة التصويت الخاصّ والتصويت العام، وصولاً إلى النتائج الَّتي أفرزتها، وذلِك من خلال النقاط الآتية:

1. القوى الَّتي شاركت في انتخابات مجالس المحافظات والقوى المقاطعة

شارك في انتخابات مجالس المحافظات أغلب القوى التقليدية مثل: القوى الشيعية المنضوية في تحالف الإطار التنسيقي، والقوى السنّية مثل: قوى عزم من جانب وتقدم من جانبٍ آخر فضلاً عن باقي القوى من المكونين، والقوى الكرديَّة المتمثلة بالحزبيين الكرديين الديمقراطيّ والاتحاد وقوى أخرى من المدنيين والتشرينيين. كما شهدت الانتخابات مشاركة متميزة من لدى أحزاب المحافظين الَّذي كانوا على رأس المحافظة قبل مرحلة اجراء الانتخابات بمُدد مختلفة مثل: (تصميم) التابعة لمحافظ البصرة السَّيِّد أسعد العيدانيّ، وتكتل (واسط أجمل) التابعة للسّيّد محمد جميل المياحيّ محافظ واسط، وتكتل (إبداع كربلاء) التابعة لمحافظ كربلاء السَّيِّد نصيف الخطابي، إضافةً إلى (نينوى لأهلها) الكتلة المدعومة من محافظ الموصل المستقيل السَّيِّد نجم الجبوري، ومدينة ديالى ومحافظات أُخرى، وقد تباين صعود ونزول هؤلاء المحافظين تبعاً لمعيار الإنجاز وأسباب أخرى مثلما سيتضح لاحقاً ضمن هذا الفصل.

وقد شارك لأوَّل مرَّة في هذه الانتخابات عدد من القوى الناشئة والجديدة الَّتي ظهرت على الساحة السياسيَّة بعد حراك تشرين 2019 مثل تحالف قيم المدني، وهو خليط من القوى السياسيَّة المدنية، وتكتل إدراك، وواثقون، والمدار. فضلاً عن قوى أخرى مثل تحالف الأساس العراقي برئاسة السَّيِّد محسن المندلاوي القريب من قوى الإطار التنسيقي. وقوى أخرى من محافظة إلى أُخرى. **وفي مقابل ذلك**، شهدت هذه الانتخابات مقاطعة كبيرة، وقد تكون الأولى من نوعها على مستوى الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات، ومن أبزر القوى الَّتي قاطعت هذه الانتخابات التيار الصدري بعد انسحابه من العمليَّة السياسيَّة لأسباب تتعلق بإقصاء التيار من تشكيل الحكومة الاتحاديَّة بعد تعثر مشروعهُ السياسيّ القائم على الأغلبية الوطنيَّة فيما شهدت هذه الانتخابات مقاطعة أيضاً مِن عدد من القوى والشخصيات المدنيّة والتشرينيَّة.

2. دلائل نسبة المشاركة المنخفضة في الانتخابات

ذهبت المفوضيَّة العليا المستقلة للانتخابات في تقريرها الأولي الصادر في منتصف يوم الانتخابات إلى أن نسبة المشاركة هي 17 %. وقد لاحظ المراقبين أن مراكز الاقتراع بدأت فارغة كليّاً إلا من رجال الأمن وموظفي الاقتراع، ومع انتهاء الوقت المقرر لعمليّة التصويت عند الساعة السادسة مساءً ذهبت المفوضيَّة إلى أن نسبة المشاركة الكليَّة للتصويت العام والخاصّ ارتفعت الى 40 %. بينما ذهبت جهات ومصادر أخرى بأن نسبة المشاركة أقل من ذلك بكثير ولا تتجاوز الـ 30 % مرتكزين على المعادلة الآتية: عدد الناخبين الكليّ في انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم لسنة 2023 = 23,367,081 ناخب، عدد المصوتين (العام + الخاص) = 6,599,668 ناخب، تحسب نسبة المشاركة الحقيقية وفق المعايير الدوليَّة عن طريق حاصل

قسمة عدد المصوتين على عدد الناخبين الكليّ، لذا فإنّ نسبة المشاركة الفعليَّة الحقيقيَّة في انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم هي 28 %.

بدا هذا الضعف في الاقبال في انتخابات مجالس المحافظات2023 واضحاً بالمقارنة مع كل الانتخابات السابقة ومنها الانتخابات البرلمانيَّة في تشرين الأوَّل (أكتوبر) 2021 على الرغم من أن نسبة المشاركة أيضاً متراجعة في هذه الأخيرة، وهناك جملة من الدلائل حول هذا التراجع في الاقبال على المشاركة أبرزها: إن النَّاس تدرك الأبعاد الشكليَّة للعمليَّة الانتخابيَّة وتفوق حالة المحاصصة والتقاسم الحزبي للسُّلطة على مختلف المواقع السياسيَّة والوزارية والدرجات الخاصَّة، والدلالة الثانية مقاطعة قوى سياسيَّة واجتماعيَّة فاعلة مثل التيار الصدري، والدلالة الثالثة عدم الثقة بالطبقة السياسيَّة الحاكمة، وغيرها من الدلائل الظاهرة.

3. نتائج انتخابات مجالس المحافظات

تباينت نتائج الانتخابات للمجالس المحلية عام 2023 في ظلِّ المقاطعة الكبيرة لا سيما في العاصمة بغداد، حيثُ أفرزت الانتخابات عن صعود قائمة تقدُّم بزعامة السَّيِّد محمد الحلبوسي بالمرتبة الأولى ويليها تحالف نبني، ومن ثمّ دولة القانون وقوى الدولة الوطنيَّة. ويمكن أن يُعزى صعود قائمة (تقدّم) إلى أسباب لعل أبرزها: الأثر الَّذي تركه مقاطعة الصدريين للانتخابات، فضلاً عن إن قصاء الحلبوسي من رئاسة مجلس النّواب عادت بالفائدة على قائمتهِ الانتخابيَّة عبر توظيف ذلك لصالح هذه القائمة، ويمكن أن نعد صعوده كشخصية سنية - أنبارية منذ أن كان محافظاً للأنبار وصولاً إلى هذهِ المرحلة سبباً آخر يضاف الى الأسباب المذكورة.

فيما حقق عدد من المحافظين فوزاً ساحقاً مثل محافظة البصرة الَّتي حققت فيهِ قائمة تصميم على 12 مقعدا من أَصل 24. وفي محافظة كربلاء الَّتي إذ فازت قائمة محافظها بأعلى الأصوات، وهو ما حصل أيضاً مع محافظ واسط حيث حصدت قائمة (واسط أجمل) أعلى الأصوات.

إن انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة لم تخل من بعض التغيرات على المشهد التقليدي الذي تتميز به العملية السياسية في العراق. فعلى سبيل المثال، فاجأت المحافظات الثلاث التي تميزت قوائم محافظيها بمقاعد غير قليلة فضلاً عن بغداد الإطار التنسيقي خيارات وجعلته يراجع حساباته. فضلاً عن ذلك، أن أغلب القوى السياسيَّة التقليديَّة أرادت من إجراء انتخابات مجالس المحافظات بمثابة جس نبض الجماهير الناخبة للتمهيد للتحرك نحو انتخابات مجلس النّواب القادمة الَّتي لم يحدد لها موعد إلى الآن. فكانت النتائج مخيّبة لعدد كبير من هذهِ القوى إضافةً إلى المقاطعة الكبيرة في الانتخابات سواء الَّتي كانت جراء مقاطعة التيار الصدري وعدد من القوى والشخصيات أو تلك الناجمة عن سخط الأغلبيَّة الساحقة من أبناء الشعب العراقي.

- **أجندة العام الجديد 2024**

مشكلات العام القادم

قد تبدو المشاكل الَّتي تواجه النّظام السياسي في العراق جزءًا من جملة أزمات مثلت حالة مزمنة لم تستطع القوى السياسيَّة من معالجتها كونها وإن اختلفت أسبابها ومسبباتها، الا أن ما يؤشّر هو ارتباط عدد من المشاكل

بأسس بنيويّة سياسيّة أو دستوريَّة وحتى حزبيّة، ومن ذلك قد تبدو المشاكل المحتملة في العام القادم 2024 متوزعة على المحاور الآتية:

1. إدارة المحافظات (الحكومات المحليَّة) وتعاظم مسألة المحاصصة

باشرت القوى السياسيَّة الَّتي اشتركت في انتخابات مجالس المحافظات في كانون الأوَّل (ديسمبر)2023 في تقسيم المواقع في المحافظات من رئيس المجلس ونائبه إلى المحافظ ونائبيه وصولاً إلى اللجان داخل كُلّ محافظة كجزءٍ من عملية المحاصصة المعروفة في العراق سبقت. وهنا يمكن أن نؤشر أهم الملاحظات والإشكالات الَّتي ستطرأ على هذا الملف:

- رغم أنّ توزيع المناصب جاء وفق نهج المحاصصة إلا أن العديد من المشاكل ستظهر، منها مثلا سعي العديد من الأعضاء إلى عرقلة عمل المحافظين لأسباب مختلفة أبرزها شخصيَّة وحزبيَّة.
- التقاطعات الَّتي قد تحصل ما بين المحافظ ومجلس المحافظة أو ما بين المحافظ ونائبيه أو ما بين رئيس مجلس المحافظة ونوابه لأسباب سياسيَّة وماليَّة وأخرى تتعلق بالهيمنة والنفوذ أو لتداخل الصلاحيات.
- قد تواجه المحافظات الَّتي شكلت بإرادة خارج إرادة التحالف السياسيّ الحاكم في بغداد صعوبات ومنها ما يتعلق بالجانب المالي من أجل افشال تلك التجارب لأسباب سياسيَّة خصوصاً وأن البلد متجه صوب الانتخابات البرلمانيَّة هذا إذا ما أصر التحالف السياسيّ الحاكم على تقييد رئيس الحكومة السُّوداني أو منعهُ مِن المشاركة في الانتخابات كون الأخير يسعى للاستفادة من نجاح تجربة الانتخابات لبعض المحافظات والنزول بتحالف مشترك، وهذا يدلل على استمرار الدعم لتلك المحافظات. لكن سيبقي سيناريو تقييد عمل تلك المحافظات من قبل بعض قوى التحالف السياسي الحاكم وراداً لأسباب تتعلق بالهيمنة والنفوذ.

2. معضلة مكافحة الفساد في ظلِّ غياب المعارضة البرلمانيَّة

أحدُ أسباب استمرار المشاكل هو الحكم بمنهج الغلبة وطغيان ذلك في المنهج والسلوك والنفوذ والسيطرة، وهذا النهج ينطبق على إدارة مكافحة الفساد في البلد ليس فقط في اتخاذ الإجراءات الَّتي تتمثل بتحركات هيأة النزاهة الاتحاديَّة عبر اتخاذ الإجراءات القانونيَّة بحقّ من هدر او استحوذ على المال العام بطرق شتى. لكن في قبال ذلك هناك استمراريَّة في شرعنة الاستحواذ على المال العام أو الاستفادة منه سياساً في التحول نحو الاوليغارشيَّة، وقد وصل الأمر إلى الحديث عن شرعنته أمام الأعلام والرأي العام والتبرير بانه يدخل ضمن العمل الاقتصادي، وهذا ما يجعل عدم وجود فاصل ما بين العمل السياسي والعمل الاقتصادي عند تلك القوى، والَّذي سيؤدي بالنهاية إلى ظهور سلبيات خطيرة في منظومة الحكم ومنها ظهور ما يمكن لنا أن نطلق عليه بـ(الديكتاتوريَّة السياسيَّة – الاقتصاديَّة).

3. الوجود الأجنبيّ في العراق وارتباطاتهُ بالصراعات الاقليميَّة

يرتبط هذا الموضوع بجملة من التحديات الداخليَّة والخارجيَّة وتتباين مواقف القوى السياسيَّة منها تبعا

للأيديولوجيات، والانتماءات، والمواقف، وحتَّى التباين ما بين رغبة السُّلطة التنفيذيَّة والقوى السياسيَّة المشكلة لها يأتي ذلك في ظلِّ ما شهده عام 2023 جملة من الأحداث، حيث تأثير الصراع الإقليمي في تهديد الأمن الوطنيّ العراقيّ من خلال صراع المحاور في المنطقة والَّذي يتأثر به العراق بصورةٍ مباشرةٍ من خلال ارتباط عدد المجموعات السياسيَّة ذات البنية العسكريَّة بمحاور تشكّل جبهة معادية للوجود الأجنبي خاصَّة الأمريكي في العراق والمنطقة، ومن هنا وبقدر حرج تلك الجماعات السياسيَّة الذي تسببه للحكومة المشكلة لها فإنها تدرك خطورة استخدام السّلاح أو القصف للقواعد العسكريَّة على مجمل الوضع السياسيّ والحكومة العراقيَّة الَّتي تريد في قبال ذلك أن تصل برسالة على الأقل إلى الرأي العام بأنها تسعى إلى انهاء الوجود الأجنبي بالطرق السلميَّة من خلال طلب الجانب الأمريكيّ بالرحيل من العراق، وهذا الملف ليس بهذه السهولة يعني ما بين الحرج السياسيّ للعديد من القوى السياسيَّة والفصائل المسلحة، واستراتيجيَّة الولايات المتحدة الأمريكيَّة في العراق والمنطقة الَّتي تشهد أحداثًا متسارعة ومنها استمرار الصراع ما بين الكيان الإسرائيليّ المحتل وحركة المقاومة الإسلامية حماس في قطاع غزة، واستمرار الحرب الروسيَّة – الأوكرانيَّة، والوضع في سوريا، وكذلك في التوترات الحاصلة في منطقة البحر الأحمر حيثُ تصعد جماعة انصار الله الحوثيين من هجمتها ضد السفن القادمة باتجاه المنطقة الى الكيان الإسرائيلي ومن يدعمه، وهذه المشاهد تجعل العراق في خطر محدق في قادم الأشهر لاسيّما أن الولايات المتحدة أمام استحقاق انتخابي قد يؤدي إلى صعود رئيس جمهوري ذي سلوك غير عقلاني وغير محسوب التوقعات.

4. عدم السيطرة على الحدود

ظلت مشكلة عدم السيطرة على الحدود أو وجود ما تسمى بـ(المنافذ غير الرسمية) من المشاكل الَّتي تسبب أزمات ومخاطر تهدد الأمن والمجتمع في العراق، حيثُ يتسبب عدم السيطرة على الحدود العديد من المشاكل الَّتي - وفق المؤشرات - من المشاكل الَّتي ستستمر مع العام الجديد 2024 أيضاً، ومن أبرز ما يخلفه عدم السيطرة على الحدود: التهريب بشتى أنواعهِ، والاتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعيَّة، والاتجار بالمخدرات الَّتي أصبح من المشاكل الَّتي تتفاقم يوما بعد آخر وغياب الإجراءات التشريعيَّة والتنفيذيَّة الرادعة كونهِ أصبح هيمنة جهات قد تستغل الإمكانات الحكوميَّة لهذا الغرض ما يجعل من الصعوبة على الأجهزة الأمنيَّة ملحقة تلك المافيات والعصابات، وبحسب المسؤولين العراقيين، يتم تهريب المخدرات إلى البلاد مخبأة في السيارات أو في الفاكهة المزيفة أو حتَّى بواسطة الطائرات من دون طيار، ونظرًا؛ لأن النساء أقل خضوعًا للتفتيش والسيطرة من الرجال، فإنّ هناك من هذه الشريحة من هنّ متورطات في الاتجار بالمخدرات، الظاهرة التي تفتك بالمجتمع لا سيما الشباب منه[1].

5. السّلاح المنفلت

يمثل السّلاح خارج سيطرة الدولة هاجساً مستمراً للأمن الوطني والاجتماعيّ في العراق، وطبقاً للمؤشرات الَّتي مرّ بها البلد خلال عام 2023 إن هذا الموضوع ما يزال يمثل ظاهرة خطيرة ومستمرة وتتنوع خلفيات السّلاح

(1) مجموعة باحثين، تقويم أداء الحكومة العراقية خلال عام كامل، المصدر السابق.

المنفلت ما بين سلاح العشائر الَّذي يتراوح ما بين الخفيف والمتوسط، والَّذي يستخدم إعادة في النزاعات العشائرية لاسيّما في المحافظات الجنوبيَّة وبعض المناطق في العاصمة بغداد، بل بات يشكل ظاهرة حتَّى في محافظات أخرى مثل أربيل والمحافظات الغربيَّة ويعود السبب في استمرار هذه الظاهرة الخطيرة إلى ضعف إجراءات الجهات الأمنيَّة أمام قوة بعض العشائر أو لتعاظم نفوذها في الجانب السياسيّ بفعل ما تقدمه بعض القوى السياسيَّة للجانب العشائري من دعم أو ترغيب من أجل المكاسب الانتخابيَّة ترشيحاً وانتخاباً، ومن جانب ثانٍ تمثل الجماعات المسلحة الَّتي تستخدم السّلاح للغايات سياسيَّة وأمنيَّة وشخصيَّة وحتَّى لحسابات أيديولوجيَّة تتعلق بالصراع الإقليميّ تهديداً مباشراً وتحدياً أمام السُّلطات التشريعيَّة والتنفيذيَّة والقضائيَّة بصورةٍ عامَّةٍ والجهات الأمنيَّة بصورةٍ خاصَّة.

- **استحقاقات العام القادم**

1. الانتخابات البرلمانيَّة

أُجريت آخر انتخابات برلمانيَّة في تشرين الأول (أكتوبر) 2021، وقد أثارت بعدها جملة من التداعيات أدت إلى انسحاب التيار الصدري من العمليَّة السياسيَّة والبرلمان العراقي، وبعد أن أصبح مطلبه الأساس آنذاك اجراء انتخابات مبكرة، إلا أن موقف أغلب القوى السياسيَّة وكذلك الحكومة العراقيَّة تريد إجراء الانتخابات البرلمانية على وفق توقيتها الدستوري القاضي بإجرائها كُلّ أربعة سنوات وهذا يعني أن الانتخابات ستكون مطلع عام 2025 مع أنها أقرّت أثناء تشكيلها أي الحكومة العراقيَّة بأنها ستعمد على اجراءات انتخابات مبكرة، وبالتالي فإنّ استحقاق الانتخابات المبكرة سيكون عاملاً ضاغطاً خلال العام القادم 2024 من خلال عدد من المسائل:

الحديث عن تعديل القانون الانتخابي الَّتي ستجري فيه الانتخابات البرلمانيَّة، صحيح أن قانون التعديل الثالث رقم (4) لسنة 2023 لقانون انتخابات مجلس النّواب ومجالس المحافظات والأقضية رقم (12) لسنة 2018 كان جامعاً لانتخابات مجالس المحافظات الَّتي أجريت في 19 كانون الأوَّل (ديسمبر) 2023 وانتخابات مجالس المحافظات لكن هناك حديث عن نية بعض القوى السياسيَّة لَّتي تضررت بطريقة سانت ليغو المعول به في الانتخابات الأخيرة إلى السعي إلى استبداله بقانون آخر ولعله قانون الدوائر المتعددة، وباعتقادنا رغم تداول هذا الحديث من بعض الأوساط السياسيَّة ويشترك معهم بعض القوى الشعبيَّة مثل التيار الصدري المقاطع لغاية الآن للانتخابات والعملية السياسية بشكل عام لكن أغلب القوى داخل البرلمان وخارجه لا ترغب باستبدال قانون سانت ليغو بأي قانون آخر كونه ضمن لها تمثيلاً في السُّلطة خصوصا على مستوى تجربة انتخابات مجالس المحافظات.

من المحتمل أن يشهد عام 2024 دخول القوى السياسيَّة في حوارات مكثفة من أجل خوض الانتخابات البرلمانيَّة وعن شكل التحالفات قبل وبعد الانتخابات وسنكون هنا أمام **متغيرين: المتغير الأوَّل:** عن نية رئيس مجلس الوزراء السَّيِّد محمد شياع السُّوداني في خوض غمار الانتخابات بصورةٍ منفردةٍ، وقد يتحالف مع قوى سياسيَّة لا تعد ضمن الجهة التي يُحسب عليها، وهو ما يجعله في تصادم مع التحالف السياسيّ المشكل لحكومته، ونعتقد أن سيذهب إلى خوض تجربة الانتخابات البرلمانيَّة حتَّى لو تصادم ذلك مع الإطار التنسيقي المشكل لحكومتهِ.

المتغير الثَّاني: المتمثل بدخول التيار الصدري الَّذي لم يتضح إلى الآن في اشتراكه بالانتخابات من عدمه مع أن هناك مؤشرات تدلل على أنه يدخل الانتخابات البرلمانيَّة.

2. تشريع القوانين والخلافات السياسيَّة

أخفق مجلس النّواب في المضي بتشريع بعض القوانين قد تكون عواملاً في تخفيف المشاكل لاسيما تلك الَّتي تدور ما بين الحكومة الاتحاديَّة وإقليم كردستان، ومن تلك القوانين قانون النفط والغاز الَّذي من المفترض أن يحدد آليات القوانين والصلاحيات في استخراج النفط وتصدير وتوزيع عوائده وإيراداته لكن رغم الحديث المتكرر عن هذا القانون ما تزال الخلافات السياسيَّة ما بين جميع الأطراف تعرقل تشريع مثل هكذا قوانين إذا ما تزال المشاكل العالقة ما بين الحكومة الاتحاديَّة وبين إقليم كردستان تلقي بظلالها على الطرفين خصوصاً الداخل الإقليمي الَّذي يشهد انقساماً واضحاً في كيفية التعامل مع بغداد والسعي إلى تجاوز المشاكل رغبة في حلِّ مشاكل المواطنين في إقليم كردستان ورغم أهميَّة مثل هكذا قوانين لكن قد لا يوفق مجلس النّواب في المضي بتشريع هذهِ القوانين في ضوء الخلافات المتصاعدة ما بين الأطراف السياسيَّة المشكلة للحكومة على المستوى الإطار التنسيقي وإقليم كردستان.

إلى جانبِ ذلك هناك قوانينٌ مهمةٌ أيضاً تنتظر أن ترى النور في مجلس النّواب ومن ضمنها تعديل قانون المحكمة الاتحاديَّة الَّذي من المفترض أن يساهم في تعديل مسارات عمل المحكمة الاتحاديَّة في ضوء مؤشرات عن الجانب السياسيّ الَّتي ترافق قرارتها إضافةً إلى تحديد عدد قضاتِها ومسائِل أُخرى.